Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (4), Issue (3): 30 Mar 2020
P: 25 - 71

ISSN: 2522-3380

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (4)، العدد (3): 30 مارس 2020 م
ص: 25 - 71

The social conditions of Palestinian society and their impact on the increase in violence in the second decade of the 21st century An applied study in the city of Ramallah – Palestine"

Abdelmajid Nayif Alawneh

Faculty of Arts - Al-Ahliyya Palestine University || Bethlehem || Palestine

Abstract: The study aimed to identify the effect of social background variables on the increase in the forms of violence that appear significantly in recent times within the Palestinian community. From various social groups within the Palestinian city of Ramallah, using the questionnaire tool to collect data and the method of simple random sampling. With regard to the results of this study, it has appeared that the most violent groups are young, male and people with Wii educational and lower monthly income and those with simple business. It also appeared that the economic and cultural causes are the most influencing the increase in the forms of violence within the Palestinian society, as they ranged between (88. 4%) and the ratio (82. 4%) for each of them respectively, followed by other reasons represented by social and psychological reasons, whose rates ranged Between (78. 1%) and (74. 1%), respectively. As for the places and times when forms of violence occur, it has appeared that they occur in some places, such as public streets, which have reached the percentage of (89. 6%) and some times such as free time, which have reached the rate of (86. 1%). There were also other negative effects resulting from the increase in the forms of violence, the majority of which were the increase in social problems, which reached to a percentage of (87.7%). It was also found that the most prevalent forms of violence within the Palestinian society are verbal violence represented by torture and verbal assault on others directly, which came at a rate of (88.5%) and symbolic violence represented by indirect torture, either by word, hint or sign, which came with a rate of (80.7%). There was also a statistically significant relationship between the various variables of the social background studied here, including gender, age, marital status, number of family members, level of education, amount of monthly income, nature of work, degree of social problems such as unemployment, divorce, etc., and the increase in forms of violence within Palestinian society. It also appeared that there is an important, high and direct correlation between the increase in forms of violence and the increase in social problems in the sense that each of them increases with the increase of the other, and at the end of the research a set of recommendations was developed at the public and private levels, the most important of which was the increased effectiveness of the role of social control bodies, especially the devices Formalities represented by the security services to reduce and limit the increase in the phenomenon of violence within the Palestinian society, and work to care for proper education by parents and work to monitor their children and monitor their behaviors and friends and guide them towards their conduct of sound behavior and act for him.

Keywords: social conditions, Palestinian society, violence.

الظروف الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الفلسطيني وانعكاسها على ازدياد أشكال العنف في فترة العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين

" دراسة مطبقة في مدينة رام الله – فلسطين "

عبد المجيد نايف علاونة

كلية الآداب || جامعة فلسطين الأهلية || بيت لحم || فلسطين

الملخص: استهدفت الدراسة إلى التعرف على التأثير لمتغيرات الخلفية الاجتماعية على ازدياد أشكال العنف الظاهرة بشكل كبير مؤخراً في داخل المجتمع الفلسطيني، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقام بتحديد مجتمع البحث وهو كافة فئات المجتمع الفلسطيني، وتم أخذ عينة من أفراد المجتمع الفلسطيني بلغت نحو (808) عنصراً من مختلف الفئات الاجتماعية في داخل مدينة رام الله الفلسطينية مستخدماً بذلك أداة الاستبانة في جمع البيانات وأسلوب العينة العشوائية البسيطة، وفيما يتعلق بنتائج هذه الدراسة فقد ظهر أن اكثر الفئات التي تقوم بالعنف هي الفئات الشابة ومن الذكور ومن ذوي المستوى التعليمي والدخل الشهري الاقل ومن ذوي الأعمال البسيطة. كما ظهر أن الأسباب الاقتصادية والثقافية هي الأكثر تأثيراً على ازدياد أشكال العنف في داخل المجتمع الفلسطيني، حيث تراوحت ما بين نسبة (4.88%) ونسبة (4.82%) لكل منهما على التوالي، تلتها الأسباب الاخرى المتمثلة بالأسباب الاجتماعية والنفسية والتي تراوحت نسبتهما ما بين (1.78%) و(1.74%) على التوالي. أما فيما يتعلق بالأماكن والأوقات التي تحدث فيها أشكال العنف فقد ظهر أنها تحدث في بعض الأماكن مثل الشوارع العامة والتي وصلت إلى نسبة (6.89%) وبعض الأوقات مثل أوقات الفراغ والتي وصلت إلى نسبة (1.86%). وظهر أيضاً وجود تأثيرات سلبية أخرى ناتجة عن ازدياد أشكال العنف تمثلت في غالبيتها بزيادة المشكلات الاجتماعية والتي وصلت إلى نسبة (6.87%). كما تبين أن أكثر أشكال العنف المنتشرة في داخل المجتمع الفلسطيني هي العنف اللفظي المتمثل بالتعذيب والاعتداء الكلامي على الغير بشكل مباشر والذي جاء بنسبة (88.5%) والعنف الرمزي المتمثل بالتعذيب غير المباشر إما بالكلام أو التلميح أو بالإشارة والذي جاء بنسبة (80.7%). كما ظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مختلف متغيرات الخلفية الاجتماعية المدروسة هنا منها الجنس والعمر والحالة الاجتماعية وعدد أفراد الأسرة والمستوى التعليمي ومقدار الدخل الشهري وطبيعة العمل ودرجة وجود المشاكل الاجتماعية كالبطالة والطلاق وغيرهما وبين ازدياد أشكال العنف في داخل المجتمع الفلسطيني. كما ظهر أنه يوجد علاقة ارتباط مهمة وعالية وطردية بين ازدياد أشكال العنف وبين ازدياد المشكلات الاجتماعية، بمعنى أنه يزداد كل واحد منهما مع زيادة الآخر، وفي نهاية البحث تم وضع مجموعة من التوصيات على المستويين العام والخاص جاء من أهمها زيادة الفاعلية لدور أجهزة الضبط الاجتماعي وخاصة الاجهزة الرسمية المتمثلة بأجهزة الأمن للتقليل والحد من ازدياد أشكال ظاهرة العنف في داخل المجتمع الفلسطيني، والعمل على الاهتمام بالتربية السليمة من قبل أولياء الأمور والعمل على مراقبة أولادهم ومراقبة تصرفاتهم واصدقائهم وارشادهم نحو قيامهم بتصرفات سلوكية سليمة وفعالة.

الكلمات المفتاحية: الظروف الاجتماعية، المجتمع الفلسطيني، العنف.

1- المقدمة

تعتبر الظواهر الاجتماعية المختلفة من المواضيع المتنوعة في وجودها وتأثيراتها داخل المجتمعات، ويوجد لهذه الظواهر انعكاسات قد تكون شديدة أحياناً على سكان المجتمع الذي تظهر فيه، كما وترتبط هذه الظواهر عادةً بمشكلات وفئات وظروف متعلقة بظهورها مثل ازدياد الوجود لظاهرة الطلاق في بعض المجتمعات أو زيادة الفقر في مجتمعات أخرى وغيرها. أما فيما يتعلق بهذا البحث فلقد تناول ظاهرة العنف في داخل المجتمع الفلسطيني وأشكال هذا العنف المتزايدة من حيث وجودها وتأثيراتها المتنوعة داخل هذا المجتمع، ناهيك عن ارتباط هذه الظاهرة ببعض من المشكلات الاجتماعية الأخرى مثل مشكلة الفقر والبطالة والضغط السكاني والعوامل السياسية وغيرها، فلقد ظهر ازدياد ملحوظ لظاهرة العنف داخل المجتمع الفلسطيني بشكل واضح لا سيما في فترة العقد الثاني من هذا القرن (القرن الحادي والعشرين).

كما تبين أن أعمال العنف متكررة في مختلف انحاء العالم وأن هذه الأشكال المتعلقة بالعنف تزداد بشكل طردي مع الزمن ومع ازدياد حجم السكان وفي مختلف الاماكن وبكافة الأشكال ما بين العنف الجنسي والجسدي والنفسي وغيره، حيث ثبت في دراسة لمنظمة الصحة العالمية على أن العنف يغطي مجموعة واسعة من الأفعال

والسلوكيات، ولذلك فثبت أنه ومنذ العام 2000 قُتل ما يقارب من (000 520) في مختلف دول العالم نتيجة لأعمال العنف بين الاشخاص، كما ظهر أن نسبة (8. 8%) لكل (000 100) مواطن في العالم قد عانوا من أعمال العنف المختلفة والمتكررة حتى لو كانت غير مميته مثل أعمال العنف الجنسي والبدني. (منظمة الصحة العالمية، 2019: ص 3 - 6) كما تبين في دراسة حديثة عن المجتمع الأمريكي أن بعض حوادث العنف المختلفة الأشكال ومن اهمها العنف الجسدي قد ازدادت بشكل كبير في وجودها وتأثيراتها، حيث توصلت تلك الدراسة إلى أن نسب وأشكال العنف مرتفعة مقارنةً بالماضي، وذلك ناتج عن توفر الأدوات اللازمة للقيام بالجرائم مثل الاسلحة النارية وغيرها، حيث جاء نتيجة لذلك أن ما يقارب من (692) حالة وفاة و(8031) إصابة وذلك حدث كله في (347) حادث عنف في داخل مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2017م، فهذا يعبر عن ازدياد أشكال العنف في مختلف دول العالم بما فيها الدول المتقدمة. (المجلس الوطني للصحة السلوكية، 2019: 9)

إن ظاهرة العنف الموجودة بكثرة في مجتمعات العالم حالياً لا بد إلا أن يكون لها امتداد ولو بشكل إعلامي على ازدياد ظاهرة العنف في داخل المجتمع الفلسطيني وذلك بناءً على المحاكاة المنقولة عبر وسائل الاعلام المختلفة والتوسع في انتشار واستخدام شبكة الانترنت العالمية في كافة المجتمعات ووجود الأجهزة الحديثة والخفيفة التي سهلت انتقال الأخبار العالمية والظواهر المختلفة الموجودة في كافة المجتمعات خاصة أن هذه الظاهرة قد وجدت أرضية مناسبة لها في داخل المجتمع العربي الفلسطيني في ظل الظروف الراهنة فيه والتي اتسمت بزيادة بقية الظواهر الأخرى التي تشجع على وجود بعض من هذه الأشكال المرتبطة والتابعة لظاهرة العنف من بينها انتشار العديد من المشكلات الاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني وبين كثير من فئاته الاجتماعية مثل قلة فرص العمل وانتشار البطالة الأكاديمية خاصة لخريجي الجامعات وعدم القدرة بالتالي على تحقيق طموحات الفئات الشابة الخاصة ببناء الأسر والأمور المرتبطة بها، ناهيك عن خاصية المجتمع الفلسطيني المتسمة بعدم النجاح للقضايا الوطنية والسياسية فيه نتيجة لظروف الاحتلال والحصار الموجودة على بعض مناطقة خاصة قطاع غزة وفصلها عن بقية مناطق هذا المجتمع، بالإضافة إلى عدم القدرة على التحكم في القضايا الاقتصادية لهذا المجتمع من قبل مؤسساته وفئاته الاجتماعية وأفراده نتيجة لتحكم الاحتلال الإسرائيلي باقتصاد هذا المجتمع وجعله تابعاً له، حيث أدى هذا الفشل على المستوى الأكبر المتمثل بعدم القدرة على الاستقلالية لهذا المجتمع إلى زيادة العنف على المستوى الأقل والمتمثل بممارسة أشكال هذا العنف بين الأفراد في داخل هذا المجتمع، وذلك تبعاً لحالة عدم القدرة على التفريغ لما هو موجود من الكبت الأكبر والأوسع المتمثل بعدم القدرة على التخلص الدائم من الاحتلال الإسرائيلي ليتحول بذلك إلى مظاهر فردية علنية بين بعض الأفراد والفئات الاجتماعية العربية الفلسطينية والتي أخذت تسمى مؤخراً بانتشار وازدياد أشكال العنف المختلفة في داخل هذا المجتمع وبين فئاته الاجتماعية المختلفة، وظهر هنالك العديد من المؤسسات المهتمة بهذا الموضوع من داخل وخارج هذا المجتمع، بالإضافة إلى الاقبال الكبير من قبل الباحثين والمختصين للقيام بالكثير من استطلاعات الرأي والمقابلات وإقامة ورش العمل والندوات عن أسباب ازدياد أشكال العنف داخل المجتمع الفلسطيني دون التطرق إلى الوضع العام والاشمل والأكبر المسبب لزيادة هذه الأشكال من العنف في داخل المجتمع العربي الفلسطيني والذي قد يوجد جزء منه بين أيدينا من خلال التعامل بالحسنى والاحترام مع الغير، حيث أن ذلك من الممكن أن يعمل على التقليل ولو جزئياً من وجود هذه الأشكال المتزايدة من العنف، فقد أظهرت دراسة عن أسباب العنف ودوافعه في المجتمع الفلسطيني على أن عدم التعامل مع الغير بالحسنى وضعف الوازع الديني كان من أهم الأسباب التي أدت إلى ازدياد أشكال العنف حديثاً. (حسين، 2012: 1)

لقد تناول هذا البحث موضوع تأثير الظروف الاجتماعية في داخل المجتمع الفلسطيني على ازدياد الوجود والتأثير لأشكال العنف التي أخذت في الظهور الكبير في الفترة الزمنية الأخيرة في داخل حدود هذا المجتمع، لا سيما

وأن هذا المجتمع يعاني منذ قرن كامل من الزمان من التقلبات المفاجئة عليه والتي أفقدته الكثير من وجوده وكيانه وعوامل نهضته وتقدمة لمواكبة بقية مجتمعات ودول العالم، كما اشارت دراسة عن وجود العنف في المجتمع الفلسطيني وأنه لابد من زيادة الوعي والمعرفة بهذا الموضوع وأن المستوى التعليمي وحده ليس كفيلاً بأنهاء هذا العنف، لذلك فجاء هذا البحث ليكون بمثابة عامل توعية إضافية لتحديد الوجود لهذه الأشكال الموجودة من العنف في داخل هذا المجتمع. (سعد، 2015: 107) لذلك فكان لا بد من تحديد طبيعة الظروف الاجتماعية الموجودة في الفترة الزمنية الحالية وتحديد درجة انعكاسها على ظاهرة العنف الموجودة والتي أخذت في التوسع والازدياد.

2- مشكلة البحث:

يرتبط وجود العنف مع وجود الإنسان أينما كان وقد ظهر أن ظاهرة العنف تنتشر في كافة مجتمعات العالم فلا يوجد أي مجتمع على وجه الأرض يخلو من مظاهر وأشكال هذا العنف بشتى صورها، ولكن الملفت للنظر والدافع الاساسي لتناول دراسة هذا الموضوع في هذه الفترة بالذات وخاصة عن المجتمع الفلسطيني هو ازدياد مختلف أشكال هذا العنف في السنوات الأخيرة وخاصة انتشار العنف الجسدي بشكل أكبر مما كان عليه سابقاً، بالإضافة إلى وجود العديد من التأثيرات الخطيرة للعنف على المجتمع والتي تمثلت بانعدام الأمن وقلة التأثير لأجهزة الضبط الرسمية وغير الرسمية، بالإضافة إلى زيادة المشكلات الاجتماعية وضعف مستويات الاهتمام الخاص والعام في شتى المجالات الاساسية داخل هذا المجتمع، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية عليه، حيث ثبت أن العنف وبأشكاله المختلفة له تأثيرات سلبية كبيرة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. (دريدي، 2007: 14)

لقد ظهر أن أكثر أشكال العنف الموجودة في داخل المجتمع الفلسطيني هي العنف النفسي والتي ظهر أنها تتواجد وفي ارتفاع مستمر، حيث وصلت نسبته وجودها ما بين (25%) في العام 2011 إلى (39%) في العام 2019 خاصة بين الأفراد غير المتزوجين الذين عانوا من هذا الشكل من أشكال العنف. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019: 26) كما عبر أفراد المجتمع الفلسطيني بنسبة (1. 65%) منهم على أن أشكال العنف المختلفة الموجودة في داخل هذا المجتمع تُعتبر ما بين درجة متوسطة وعالية، وذلك بحسب المناطق في هذا المجتمع. (ركاز وجمعية الجليل، 2019: 18) كما أن تعدد أشكال هذا العنف في داخل المجتمع الفلسطيني والتي تمثلت بزيادة حالات القتل على خلفيات مختلفة ولأسباب تافهة احياناً أخذت تشكل ثقافة جديدة تخدم هذا العنف المتفشي بشكل متزايد بين مختلف مناطق هذا المجتمع، كما تبين من خلال ما جاء في بعض من الدراسات السابقة التي تناولت العنف الموجود في مجتمعات العالم بأن هذا العنف يوجد بين مختلف الفئات الاجتماعية، ولكن ذلك الوجود قد يكون بشكل أكبر بين بعض الفئات دون غيرها وذلك نتيجة لوجود عدد من العوامل التي تؤدي إلى وجوده بين هذه الفئات مثل الفئات المتشابهة في الوجود والمركز والنشاط التي تقوم به كفئة طلبة المدارس أو فئة العاملين في المؤسسات أو الفئة الشابة التي تتصف بصفات متشابهة بشكل كبير في بعض المجتمعات وغير ذلك من النواحي التي تؤثر احياناً على ازدياد أشكال العنف في بعض المجتمعات دون غيرها من البلدان الاخرى، وذلك نتيجة لوجود بعض العوامل المؤثرة دون غيرها على وجود هذا العنف في تلك المجتمعات، حيث تبين أن العنف ما هو إلا نتاج مناخ اجتماعي وتعليمي وبيئي يعزز مثل هذا السلوك. (ابو عصبة، 2010: 2) ولذلك فهذا يدل على أن العنف قد ازداد في داخل المجتمع الفلسطيني نتيجة لمثل هذه الظروف الخاصة أولاً بهذا المجتمع قبل أن تكون خاصة بالعنف وأشكاله المختلفة تحديداً، وقد يرجع ازدياد العنف في داخل المجتمع الفلسطيني إلى ظروف الفقر والبطالة وانعدام الأمن المتعدد الأشكال من أمن نفسي وأمن وظيفي وغيره في ظل الاحتلال والظروف الصعبة الحالية، وقد يكون ذلك مرشح للازدياد في السنوات القادمة، كما أن من التأثيرات الكبيرة الحجم والمتعددة الأشكال للعنف هي تأثيره وارتباطه بشكل

واضح على ازدياد معدلات الوفيات في المجتمع الذي يزداد فيه هذا العنف. (منظمة الصحة العالمية، 2002: 10) ولذلك فإن مشكلة البحث هنا تتمثل في السؤال الرئيسي وهو: ما هي الظروف الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الفلسطيني. وما مدى تأثيرها على ازدياد أشكال العنف في داخل المجتمع؟

ويتفرع عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تُفصله وتوضحه بشكل أكبر وهي:

1- ما أشكال العنف الموجودة داخل المجتمع الفلسطيني؟
2- ما التأثيرات الناتجة عن ازدياد وعن استمرارية أشكال العنف في داخل المجتمع الفلسطيني؟
3- ما طبيعة العلاقة بين المتغيرات المتعلقة بظروف المجتمع الفلسطيني (كالجنس، والعمر، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، والمستوى التعليمي ومقدار الدخل الشهري، والاتجاه السياسي، وطبيعة العمل، ودرجة وجود المشاكل الاجتماعية) وبين ازدياد أشكال العنف المتعددة (كالعنف اللفظي، والعنف الجسدي، والعنف الرمزي، والعنف النفسي، والعنف الجنسي)؟
4- ما مدى قوة الارتباط بين الأماكن والأوقات والفئات الاجتماعية والتأثيرات المختلفة وبين ازدياد الحدوث لأشكال العنف المتنوعة حسب رؤية أفراد المجتمع الفلسطيني؟

3- فرضيات البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى فحص الفرضيات التالية:

- إن للأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل المجتمع الفلسطيني من تأثيراً كبيراً على حدوث أشكال العنف أكثر من بقية الأسباب الأخرى.
- كما أن لطبيعة الأوقات الخاصة بهذا المجتمع من تأثيراً أيضاً على حدوث حالات العنف أكثر من بقية الأوقات الأخرى.
- كما أن العنف يحدث في بعض الأماكن أكثر من الأماكن الأخرى داخل المجتمع الفلسطيني.
- كما أن العنف له تأثيرات سلبية أخرى على بقية نواحي المجتمع الفلسطيني المتنوعة.
- كما أن لمتغيرات الخلفية الاجتماعية الخاصة بأفراد وفئات هذا المجتمع من تأثير على حدوث أشكال العنف حسب رؤيتها لذلك، بحيث يتمثل هذا باختبار الفرضيات الميدانية التالية:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في إزياد أشكال العنف في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر أفراد المجتمع تعزى لمتغير الجنس.
2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في ازدياد أشكال العنف في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر أفراد المجتمع تعزى لمتغير العمر.
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في إزياد أشكال العنف في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر أفراد المجتمع تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.
4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في ازدياد أشكال العنف في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر أفراد المجتمع تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة فوق سن 18 عام.
5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في إزياد أشكال العنف في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر أفراد المجتمع تعزى لمتغير المستوى التعليمي.
6. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في ازدياد أشكال العنف في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر أفراد المجتمع تعزى لمتغير مقدار الدخل الشهري للأسرة من جميع المصادر.

7. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في إزياد أشكال العنف في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر أفراد المجتمع تعزى لمتغير الاتجاه السياسي.
8. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في ازدياد أشكال العنف في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر أفراد المجتمع تعزى لمتغير طبيعة العمل.
9. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في إزياد أشكال العنف في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر أفراد المجتمع تعزى لمتغير وجود المشاكل الاجتماعية.

4- أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذا البحث من خلال إظهار كل من:

1. تحديد عوامل الخلفية الاجتماعية الخاصة بالمجتمعات والعوامل الخاصة بالمجتمع الفلسطيني التي عملت وما زالت تعمل على ازدياد أشكال العنف المختلفة في داخل هذا المجتمع، وتوضيح الصورة التي تتضمنها العوامل الخاصة بالمجتمع الفلسطيني ضمن خصوصية هذا المجتمع المتميزة عن غيره من المجتمعات ومدى تأثيرها على وجود العنف.
2. توضيح أشكال العنف الموجودة بشكل خاص داخل المجتمع الفلسطيني ومقارنتها مع بعضها البعض من حيث درجة الوجود والازدياد والتأثير على نواحي هذا المجتمع المختلفة.
3. توضيح التأثيرات الاجتماعية الناتجة عن وجود وازدياد أشكال العنف على فئات المجتمع الفلسطيني بصفة خاصة، وتحديد درجة إعاقتها لنمو وتقدم هذا المجتمع.
4. توضيح طبيعة العلاقة بين متغيرات الخلفية الاجتماعية وبين مدى ازدياد أشكال العنف الموجودة داخل المجتمع الفلسطيني، وتحديد قوة الارتباط بين الأماكن التي يقع فيها العنف، والأوقات التي يحدث فيها العنف، والفئات الاجتماعية المشاركة في هذا العنف، وبين ازدياد الحدوث لأشكال العنف المتنوعة، بالإضافة إلى استعراض التأثيرات المختلفة الناتجة عن هذا العنف.

5- أهمية البحث:

تقسم اهمية هذا البحث إلى قسمين وهما:

أولاً: – الاهمية العلمية (النظرية) وتتمثل بكل من:

1. تزويد الباحثين بدراسة حديثة عن موضوع العنف في داخل المجتمع الفلسطيني وأسباب حدوثة للمساهمة ولو بشكل بسيط في الكشف عن بعض مظاهر هذا الموضوع.
2. القدرة على التعبير الواضح عن مدى وجود وتأثير موضوع العنف داخل المجتمع الفلسطيني خاصةً في الفترة الأخيرة من خلال استخدام عينة جديدة من فئات المجتمع الفلسطيني تمثل كافة فئاته مؤخراً.
3. تحقيق مدى الوجود للتراكمية العلمية عن موضوع العنف في داخل المجتمع الفلسطيني من خلال الاعتماد على الدراسات السابقة عن هذا الموضوع والتي تناولت دراسة موضوع العنف في داخل هذا المجتمع في الماضي.
4. إعطاء صورة واضحة من أجل المقارنة بين نتائج البحث الحالي ومقارنته مع نتائج الابحاث السابقة لسبر غور هذا الموضوع المتعلق بازدياد العنف داخل المجتمع الفلسطيني.

ثانياً- الأهمية العملية (التطبيقية) وتتمثل بكل من:

1. إضافة بعض من التوصيات العامة للمؤسسات العامة والخاصة وللأفراد والتي تساهم في التخفيف من ازدياد أشكال العنف في داخل المجتمع الفلسطيني مؤخراً.
2. تحديد ومعرفة بعض الطرق اللازمة مستقبلاً في الكشف عن الأسباب الرئيسية والفرعية المتعلقة بموضوع ازدياد أشكال العنف داخل المجتمع الفلسطيني من خلال منهجية البحث المستخدمة.
3. محاولة العمل على إكمال الصورة المنقوصة عن موضوع ازدياد أشكال العنف في داخل المجتمع الفلسطيني بشكل علمي ومحاولة للتنبؤ بما سيحدث بحالة هذا المجتمع مستقبلاً خاصةً في ظل الظروف الحالية.
4. الوقوف على المعرفة اللازمة لتوعية فئات المجتمع الفلسطيني بما يدور حولهم من أخطار موضوع العنف الظاهر في داخل هذا المجتمع بشكل كبير خاصةً في الفترة الأخيرة.

6- حدود ومجالات البحث:

- **الحدود الموضوعية:** أشكال العنف داخل المجتمع الفلسطيني.
- **الحدود البشرية:** السكان الأصلين المقيمين في داخل مدينة رام الله الفلسطينية فقط.
- **الحدود الزمانية:** تتمثل الحدود الزمانية لهذا البحث وخاصة في فترة الدراسة الميدانية له بالعام 2019م.
- **الحدود المكانية:** تمثلت الحدود المكانية لهذا البحث الميداني بمدينة رام الله الفلسطينية وسط الضفة الغربية.

7- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

دراسة محمد ناصر (2017) بعنوان: "العنف المدرسي وعلاقته بالمهارات الاجتماعية لدى طلبة المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية في مدينتي رام الله والبيرة" هدفت إلى التحقق من العلاقة بين العنف المدرسي والمهارات الاجتماعية لدى طلبة المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية داخل المجتمع الفلسطيني، وقد تكون مجتمع البحث من طلاب المدارس الحكومية، وتم أخذ عينة منهم بقيمة 377 فرداً واستخدم المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج جاء من اهمها أن العنف يكاد يكون منخفضاً بين طلبة المدارس الحكومية في داخل المجتمع الفلسطيني، كما ظهر أن أكثر الأفراد المشاركين في العنف هم من الذكور وذوي التحصيل الاكاديمي المتدني ومن ذوي الدراسة الأدبية وجاء أن لطبيعة السكن الخاص بالمخيمات تأثيراً على ازدياد أشكال العنف أكثر من غيرهم، وأن أكثر أشكال العنف الموجودة هي العنف اللفظي والمادي بأشكاله الظاهرة.

الدراسة الثانية:

دراسة رنا أبو جبل (2017) بعنوان "العنف الموجه نحو الزوجة وعلاقته بالرضا عن الحياة والاكتئاب لدى الزوجات في غزة" وهدفت إلى الكشف عن العلاقة بين العنف الموجه نحو الزوجة وعلاقته بالرضا عن الحياة والاكتئاب لدى الزوجات في قطاع غزة الفلسطيني، وقد تكون مجتمع البحث من النساء المتزوجات في المجتمع الفلسطيني وبلغت العينة المأخوذة بقيمة 214 امرأة من هذه النساء المتزوجات وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها عدم الرضا عن العنف من قبل الزوجات المعنفات خاصة كلما ازداد هذا العنف ضدهن ووجود تأثيرات نفسية على هذه الفئة ناتجة عن العنف

الممارس ضدها، بالإضافة إلى ازدياد العنف وعدم الرضا عنه لدى كل من النساء المعانيات من وضع اقتصادي ضعيف والتي تعيش مع عائلة زوجها والتي لم يتم أخذ رأيها عن زواجها.

الدراسة الثالثة:

دراسة نادر سعيد وآخرون... (2016) بعنوان: "دراسة تحليلية شاملة للعنف المبني على النوع الاجتماعي وواقع نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات" هدف هذا البحث إلى تقديم موجز لواقع العنف المبني على اساس النوع الاجتماعي والأطراف ذات العلاقة المسؤولة عن وجود هذا العنف وواقع ادوارهم وامكانياتهم وقدراتهم على تقديم تحليل لواقع تطبيق النظام داخل المجتمع الفلسطيني، وقد استخدم هذا البحث المنهج الكيفي والكمي وأداتي الاستبانة والمقابلة أيضاً تمشياً مع المنهجين المذكورين، وقد تكون مجتمع البحث من النساء المعنفات في المجتمع الفلسطيني وشكلت العينة قيمة 145 امرأة من هذه الفئة، بحيث تم دراستهن بشكل متعمق من حيث المقابلة وغيرها من أدوات البحث الأخرى، بالإضافة إلى دراسة آراء 13 من الخبيرات والخبراء في هذا الموضوع من مؤسسات حكومية وخاصة مثل القطاع القانوني والاجتماعي والصحي. كما تم تنظيم 4 ورشات عمل عن هذا الموضوع، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج المهمة كان منها وجود فجوات كثيرة تشكل عائقاً نحو التطوير وتعتبر بذلك جانباً كبيراً من التحديات المتعلقة بتوزيع الادوار والمسؤوليات والوثائق المطلوبة وأن مكافحة العنف تتطلب تطوير نظام الرصد والرقابة وقواعد البيانات وضمان الشمولية والالتزام وتطوير القدرات والمصادر المتاحة وتعزيز المعرفة والوعي بالمصادر المتوفرة والنظام الموجود، وقد تم في نهاية الدراسة وضع عدد من التوصيات المهمة كان منها توصيات مشتركة للقيام بمكافحة العنف من قبل كافة المؤسسات الاجتماعية والقانونية والتنفيذية والتشريعية وغيرها.

الدراسة الرابعة:

دراسة ربا سعد (2015) بعنوان: "العنف ضد المرأة في مكان العمل في المؤسسات الحكومية والخاصة في مدينة جنين" هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اتجاهات تقبل العاملين في المجتمع الفلسطيني للعنف وبأشكاله وتأثيراته على المرأة في هذا المجتمع، بالإضافة إلى تحديد مستوى هذا العنف الموجود، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة وتكون مجتمع البحث من جميع العاملين والعاملات في المؤسسات الحكومية والخاصة في المجتمع الفلسطيني، وأما العينة فقد تكونت من 500 عنصر من مجتمع هذا البحث المذكور، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن العنف الموجود في المجتمع الفلسطيني وخاصة ضد النساء وتحديداً في مكان عملهن هو عنف مخفي تمثل ببعض التلميحات وغيرها، وقد ظهر وجود رفضاً كبيراً لأشكال العنف ضد المرأة وفقاً لوجهة نظر الفئة المدروسة هنا. كما تبين أن أشكال العنف الجسدي غير موجودة نهائياً بين النساء العاملات في مؤسسات هذا المجتمع، وبناء على ذلك فقد جاء هذا البحث بعدد من التوصيات كان من اهمها ضرورة حماية العاملات من العنف المخفي وذلك بعمل دورات تدريبية للعاملين وعمل تقيم دوري من قبل المؤسسات للأفراد العاملين فيها وتصرفاتهم والعمل على الرفع من مكانة المرأة بشكل أكبر.

الدراسة الخامسة:

دراسة نهيل العواودة (2015) بعنوان: "درجة العنف الجامعي لدى طلبة جامعتي القدس واليرموك – دراسة مقارنة" وقد هدف هذا البحث إلى التعرف على درجة انتشار العنف الجامعي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية مقارنة بطلبة الجامعات الأردنية القريبة منهم وقد تكون مجتمع البحث من طلبة الجامعات الفلسطينية وطلبة

الجامعات الأردنية وبلغت العينة المأخوذة بقيمة 500 طالب من طلبة جامعة القدس الفلسطينية و500 طالباً آخر من طلبة جامعة اليرموك الأردنية، بالإضافة إلى استخدام أداة المقابلة مع 21 طالبا فلسطينياً من نفس الجامعة و21 طالباً أردنيا من نفس الجامعة الأردنية المذكورة ايضاً، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وأداتي الاستبانة والمقابلة، وقد توصل ذلك البحث إلى مجموعة من النتائج كان من اهمها أن درجة العنف قد جاءت منخفضة بين طلبة الجامعتين الفلسطينية والأردنية بينما ظهر وجود شكل من العنف مرتفع أكثر بين طلبة الجامعات الفلسطينية مقارنة بالجامعات الأردنية، وقد يرجع ذلك بسبب سياسة الاحتلال الموجود على الاراضي الفلسطينية مقارنة بالأردن وقد تبين أن جميع الطلبة الفلسطينيين والأردنيين غير راضين عن وجود العنف، وقد ظهر أيضاً أن أهم اساب العنف لدى طلبة الجامعتين تعود لأسباب اجتماعية، وقد جاء اختلاف في وجهة نظر الطلبة الفلسطينيين والأردنيين حيث تمثل بالنسبة للفلسطيني بضرورة توفير التوعية والارشاد بينما للأردني فقد جاء بالضرورة على تطبيق القانون والنظام، وقد تم في نهاية هذا البحث وضع عدد من التوصيات كان من اهمها تهيئة المناخ في التعليم واشاعة السلم بين الطلبة وتشجيع الفعاليات والنشاطات للطلبة من أجل توحيد جهود الطلبة نحو نواحي مفيدة وضرورة الحزم من قبل إدارات الجامعات فيما يتعلق بهذا الموضوع ومحاسبة الطلبة الساعين للعنف.

الدراسة السادسة:

دراسة محمد الحاج يحيى (2013) بعنوان: "العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني" وهدفت إلى معرفة مقدار حجم العنف التي تتعرض له فئة النساء داخل المجتمع الفلسطيني، وقد تشكل مجتمع البحث من الأسر الفلسطينية، وقد تناولت عينة من هذه الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغت 5811 أسرة فلسطينية مستخدمة بذلك المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة، وقد توصل ذلك البحث إلى الكثير من النتائج جاء من أهمها أن كثير من النساء وخاصة النساء المتزوجات في داخل المجتمع الفلسطيني قد تعرضت لمختلف أشكال العنف في داخل اسرهن وخارجها تمثلت بالعنف اللفظي والعنف النفسي، وكان ذلك بسبب كبر حجم الأسرة وبسبب الازمات المادية وأن أشكال العنف اللفظي والنفسي هي الأكثر وجوداً ضد هذه الفئة وأن هذه الفئة من النساء غالباً ما كانت تتجاهل الحديث عن تعرضها للعنف وقليل منهن ما توجهن للشكوى لأجهزة الأمن أو لجمعيات اجتماعية والتحدث للغير عن تعرضهن للعنف، وقد وضعت تلك الدراسة مجموعة من التوصيات للتقليل من حجم ظاهرة العنف، بحيث تم توجيه هذه التوصيات للجهات المعنية لأخذها بالاعتبار من بينها أجهزة الأمن المختلفة والجهات القضائية والجهات التشريعية وغيرها من بقية مؤسسات المجتمع الفلسطيني الحكومية والأهلية، وذلك لقيامها بدورها بشكل كبير للتقليل ومواجهة ظاهرة العنف بشكل أكبر مما هو موجود حالياً.

الدراسة السابعة:

دراسة محمد حسين (2012) بعنوان: "أسباب العنف الأسري ودوافعه" وقد هدفت إلى توضيح معنى العنف داخل المجتمع الفلسطيني وتوضيح أسبابه ودوافعه، بالإضافة إلى كيفية الوقاية من العنف الأسري، وقد جاءت هذه الدراسة بشكل نظري بحت مستخدمة المنهج التاريخي وذلك بالاعتماد على الدراسات النظرية فقط كمجتمع لهذا البحث، وقد ختمت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج كان من اهمها أن العنف يؤثر على استقرار واستمرارية وضمان حقوق الأسرة داخل المجتمع، بالإضافة إلى ذلك فقد أشارت إلى أن كثير من أسباب العنف ترجع لضعف التربية وقلة الوازع الديني داخل المجتمع الفلسطيني والتي تبين انها تزيد من أشكال العنف، وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات اشار خلالها إلى العمل على نشر الوعي ووضع بعض الحلول التي تقلل من وجود هذا العنف والعمل على إنشاء مؤسسات اجتماعية للمحافظة على المجتمع من العنف والرقابة من قبل مختلف وسائل الاعلام.

الدراسة الثامنة:

دراسة منال القيسي (2006) بعنوان: "العنف ضد المسنين في القدس الشرقية – وصف وتفسير لبعض مظاهر العنف من وجهة نظر المسنين أنفسهم" وهدفت إلى معرفة وفحص مدى انتشار ظاهرة العنف ضد المسنين وتحديداً من حيث رؤيتها من قبل الفئة التي تتعرض لها وهي فئة المسنين، وقد تكون مجتمع البحث من فئة المسنين في المجتمع الفلسطيني وبلغت العينة المأخوذة منهم بقيمة 101 واستخدم ذلك البحث المنهج الكيفي والكمي معاً وأداتي المقابلة ومن ثم الاستبانة لتكون متوافقة مع طبيعة هذه المناهج المستخدمة فيه، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج كان من اهمها أن العنف اللفظي هو الأكثر انتشاراً تلاه العنف المادي المتمثل بعدم الاهتمام بالمسنين من حيث الناحية المادية وإهمالهم والسيطرة على ممتلكاتهم، كما جاء أن النساء المسنات هن الأكثر تعرضاً للعنف من الرجال وبنفس الأشكال، وقد ظهرت زيادة ايضاً في أشكال العنف ضد هذه الفئة من العنف اللفظي الكبير مقارنة بأشكال العنف الأخرى كالجسدي وغيره.

الدراسة التاسعة:

دراسة علي وطفة (2002) بعنوان: "التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي" حيث هدفت هذه الدراسة إلى إظهار الدور الخاص بالتربية ومدى تأثيرها على العنف في بلاد المجتمع العربي، وتمثلت هذه الدراسة بشكل نظري بحت، وذلك بالاعتماد على الدراسات السابقة المنشورة كمجتمع بحثي وعينة لها مستخدمة المنهج التاريخي الخاص باستعراض موضوع هذا البحث، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة والخاصة بموضوع العنف في البلدان العربية وكان من اهم هذه النتائج أن مظاهر العنف أصبحت تشكل منظومة متراكمة من التحديات التاريخية المواجهة للمجتمعات الانسانية والأفراد فيها خاصة في هذا العصر شاملة لمختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية على اعتبار ان هذا العنف بات يشكل أخطر الامراض الاجتماعية في مجتمعات العالم بما فيها المجتمعات العربية التي يشكل فيها العنف والتعصب المشهد الاجتماعي والثقافي المخزون في عمق الحياة العربية من الناحية السياسية والدينية والاجتماعية وغيرها.

الدراسات الأجنبية:

الدراسة العاشرة:

دراسة المجلس الوطني للصحة السلوكية (National Council for Behavioral Health) (2019)، بعنوان: العنف في أمريكا، الأسباب والآثار والحلول، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العنف وأشكاله وتأثيراته المختلفة في داخل المجتمع الامريكي مقارنة مع بقية المجتمعات الأخرى، لذلك فقامت بتناول إحصاءات متنوعة عن أشكال العنف ووجودها في كثير من دول اوروبا، بالإضافة إلى بعض من الدول العربية والاسيوية للوقوف على حجم ظاهرة وأشكال الوجود لهذا العنف في داخل هذه المجتمعات وبشكل أكبر داخل المجتمع الأمريكي تحديداً، كما أظهرت أن هنالك كثير من احداث العنف التي تجري، وأنه يوجد أسباب ممهدة لوجود هذا العنف وهي انتشار الاسلحة النارية في بعض المجتمعات بشكل كبير وسهل، مما عمل على زيادة الانتشار لهذه الأشكال من العنف نتيجة لسرعة وسهولة الحصول على هذه الادوات اللازمة، كما اوضحت ان أعمال الانتحار تعد من أشكال العنف الشخصية التي يقوم بها بعض الأفراد والتي انتشرت بشكل كبير مؤخراً، ناهيك عن بعض الأمور المتعلقة بالعنف والتي تؤدي إلى عجز الفئات الاجتماعية عن مواجهة بعض من الأسباب المتعلقة بالمعرفة الناتجة عن حدوثه فجأة كالأمراض النفسية التي تؤدي

له وغيرها من الأسباب الاخرى. كما تطرقت إلى تناول بعض الحلول التي من الممكن أن تقلل من هذا العنف مثل الوعي من نواحي مختلفة وضرورة العمل على نشر المعرفة والتقليل من ادوات الجريمة.

الدراسة الحادية عشر:

دراسة منظمة الصحة العالمية (World Health Organization) (2019)، بعنوان: التقرير العالمي عن العنف والصحة، حيث هدفت هذه الدراسة للتوصل إلى معرفة مختلف الأشكال الخاصة بالعنف في مجتمعات العالم، ولذلك فقد استخدمت العديد من المقاييس اللازمة لذلك من حيث أشكال العنف المختلفة بناء على وجودها فيما يتعلق بحجم السكان ومكان المجتمع مقارنة بغيرة من المجتمعات الأخرى، بالإضافة إلى تحديد النسب المئوية التي تُظهر حجم الوجود لأشكال العنف ومقارنتها مع بعضها البعض، ناهيك عن مدى التأثيرات الموجودة لهذه الأشكال، وقد استخدمت هذه الدراسة العديد من الاساليب الاحصائية اللازمة لذلك، وقد توصلت إلى أن أعمال العنف في تزايد مستمر وبشكل طردي مع الزمن في مختلف دول العالم، وأن تأثيراتها لا تظهر أحياناً على طبيعة الفئات الاجتماعية نظراً لكونها غير مؤثرة بشكل واضح نتيجة لعدم إفصاح تلك الفئات عن تأثرها بهذه الأشكال المتعلقة بالعنف نتيجةً خوف أو اي سبب آخر.

الدراسة الثانية عشر:

دراسة تشابل ودانكان وفيتوريو دي مارتينو (Chappll, Duncan and Vittorio Di Martino) (2006) بعنوان: "العنف في العمل داخل المجتمع الأمريكي"، وهدفت تلك الدراسة إلى تحديد أشكال العنف الموجودة في المجتمع، وقد اعتمدت على الإحصاءات المنشورة عن هذا الموضوع ومقارنتها مع المجتمعات الأوروبية أيضاً من أجل تحديد أسباب الاختلاف في وجود أشكال العنف المتنوعة في المجتمعات مثل البيئة والظروف والتفاعل والاحتكاك، حيث اظهرت تلك الدراسة من خلال نتائجها أن هذه العوامل لها انعكاسات متنوعة للتأثير على وجود العنف خاصة في مكان العمل ما بين العامل والمواطن، وقد أظهرت أيضاً هذه الدراسة أنه يوجد مظاهر ناتجة عن هذا العنف وهي المتمثلة أحياناً بترك العامل لمكان عمله وخسارته له بسبب العنف بينه وبين المواطن أثناء الاحتكاك مع بعضهما في العمل.

الدراسة الثالثة عشر:

دراسة تابر وبولتون (Tapper, K and Boulton, M.) (2004) بعنوان: الفروق بين الجنسين في مستويات العدوان الجسدي واللفظي وغير المباشر بين اطفال المدارس الابتدائية وارتباطهم بالمعتقدات حول السلوك العدواني، حيث هدفت تلك الدراسة إلى تحديد مدى تأثير النوع الاجتماعي على العدوان اللفظي وغير المباشر، وقد تكون مجتمع البحث من طلبة المدارس في المرحلة الابتدائية في المدارس البريطانية وتم أخذ عينة منهم بقيمة 74 فقط من بعض المدارس في العاصمة البريطانية، وقد استخدمت تلك الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأداة الملاحظة والاستبانة، وقد توصلت إلى بعض النتائج جاء من اهمها أن الذكور هم الأكثر عنفاً من الإناث وخاصة العنف الجسدي.

8- التعليق على الدراسات السابقة:

أثبتت معظم الدراسات السابقة أن العنف موجود في كافة مجتمعات العالم المحلية والاقليمية والعالمية، كما تبين من خلال هذه الدراسات وجود العديد من الأشكال المنتشرة من هذا العنف أكثر من غيرها كالعنف اللفظي والعنف المخفي (النفسي)، كما تبين أن معظم أشكال العنف توجد بين بعض الفئات أكثر من غيرها وتتمثل بالفئات الضعيفة من حيث الوجود والقدرة كفئات النساء وفئات كبار السن وقليلي الدخل الاقتصادي وغيرهم من الذين

يعانون من بعض المشاكل الاجتماعية، أضف إلى ذلك أنه يوجد العديد من العوامل المؤثرة على ازدياد أشكال العنف أكثر من غيرها كالجنس وخاصةً الذكور في غالبية المجتمعات، والوضع الاقتصادي وخاصةً الفئات الفقيرة مادياً، والبلاد التي تعاني من انعدام التطبيق الوجودي والتنظيمي للقانون في مختلف مناطقها كالمجتمع الفلسطيني بسبب ظروف الاحتلال عليه منذ زمن بعيد، كما ظهر أن هناك تشابه كبير بين البحث الحالي والدراسات السابقة وقليل من الاختلاف، بالإضافة إلى العديد من الفوائد التي تم الاستفادة منها في هذا البحث، فمثلاً تشابهت العديد من الدراسات السابقة مع البحث الحالي في تناولها لمدى وجود العنف وللعوامل المؤثرة على وجود وازدياد أشكال هذا العنف مثل دراسة منال القيسي، ودراسة ربا سعد، ودراسة محمد ناصر، ودراسة رنا أبو جبل، ودراسة نهيل العواودة، ودراسة نادر سعيد، ودراسة تابر وبولتون، بينما اختلفت بعض من الدراسات السابقة عن هذا البحث في كونها ذات طابع نظري خاصة في اعتمادها على ما تم إجراءه من دراسات قبلها مظهرةً بذلك قدرتها على التحليل والتفسير لتلك الأبحاث السابقة لها بطابع جديد مثل دراسة علي وطفة، ودراسة تشابل ودانكان وفيتوريو دي مارتينو.

أما عن فائدة الدراسات السابقة فيما يخص هذا البحث فقد تبين أن هناك العديد من الفوائد التي أخذها هذا البحث من تلك الدراسات وهي طريقتها، ومنهجيتها في دراسة العنف من حيث الطابع الكمي الذي تم استخدامه فيها وتقليده لها في هذا البحث، وأيضاً استفاد هذا البحث من الاعتماد على الدراسات السابقة كمصادر ثانوية معتمدة من حيث صياغة الجانب النظري المتمثل بالخطة الدراسية له، والقدرة على صياغة المشكلة، والفرضيات، وتحديد نقطة الانطلاق لهذا البحث، وقد تمثل ذلك بالاعتماد على العديد من تلك الدراسات فيما يتعلق بهذا الموضوع مثل دراسة محمد الحاج يحيى، ودراسة محمد حسين.

9- مفاهيم البحث:

أولاً: الظروف الاجتماعية:

التعريف الاصطلاحي للظروف الاجتماعية: تُعرف بأنها المتغيرات المؤثرة على أفراد المجتمع، بحيث تتمثل هذه الظروف بمتغيرات الخلفية الاجتماعية لأفراد المجتمع خاصة من حيث الاسس الاولية التي تمثل جانب هذا المجتمع المادي والوجودي والمعيشي والسكني وحالته الاجتماعية ووضعه الاقتصادي ودخلة وعدد أفراد اسرته وغير ذلك من المتغيرات الاساسية التي تؤثر في وجود وحجم المعيشة التي يعيشها هذا الشخص من حيث قدرته على القيام بأي شيء ناتج عن تلك التأثيرات المختلفة، حيث ظهر أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات لها تأثير مباشر وغير مباشر أحياناً على اوضاع أفراد المجتمع بما في ذلك تأثيرها على انتشار العنف في المجتمع. (اسماعيل، 2014: 5) كما ورد تعريف آخر لمفهوم العوامل الاجتماعية على أنها البيئة التي يعيش فيها الفرد وتؤثر فيه وتجعله يخضع لاعتبارات ومعايير الآخرين وتوقعاتهم، مثل الأسرة، الحي، جماعات الرفاق، كما تم تعريفها أيضاً بأنها مجموعة من الظروف التي تتعلق بتكوين الجماعة وأنظمتها والتي تساهم في تكوين الفرد وتربيته ويكون لها الاثر الواضح في سلوك الفرد ومجتمعه. (الرشيدي، 2014: 6 – 7) إذاً يظهر من هذا التعريف أن الظروف الاجتماعية هي المكون الاساسي والدافع الرئيسي لتصرفات وسلوك الفرد بقدر كبير، وهذا ما شكل لدى الباحث في الدراسة الحالية الدافع الرئيسي للقيام بمعرفة مدى تأثير هذه العوامل خاصة مع ازدياد أشكال العنف داخل المجتمع الفلسطيني مؤخراً. كما ظهر فيما يتعلق بمفهوم الظواهر الاجتماعية على أن الإنسان هو الاساس في تكوينها كونها تضم القيم والافكار والانماط السلوكية، فهي تظهر نتيجة للتفاعل بين الأفراد مع بعضهم في الجماعة الاجتماعية وداخل البناء

الاجتماعي، فذلك يعتبر نتيجة طبيعية لما يحدث داخل الجماعات الانسانية من تضارب المصالح وتباين الاهداف التي يسعى الفرد والمجتمع إلى تحقيقها. (الشهري، 2003: 18)

ثانياً: المجتمع الفلسطيني:

التعريف الاصطلاحي للمجتمع الفلسطيني: يتمثل بمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وهي التي يوجد بها نوعان من الاستقلال السياسي والاداري تبعاً للحكم الذاتي الفلسطيني إلى جانب الوجود للاحتلال الإسرائيلي، بحيث تشكل الضفة الغربية مساحة وسكاناً أكبر من مناطق قطاع غزة، بالإضافة إلى المزيد من الأعمال الأكثر في داخل هذا المجتمع، حيث تبين أن هذا المجتمع ما زال يوصف بأنه يعاني من حالة التشتت خاصة بعد الحروب المتتالية علية في العام 1948 والعام 1967 وما تلاهما (تراكي، 1997: 6)

أما التعريف الإجرائي للظروف الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الفلسطيني والتي تم قياسها ميدانياً في هذا البحث فهي: الجنس، والعمر، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، والمستوى التعليمي، ومقدار الدخل الشهري للاسرة، والاتجاه السياسي، وطبيعة العمل، ودرجة وجود المشاكل الاجتماعية، بالإضافة إلى القياس الإجرائي المتمثل بأسباب حدوث العنف في هذا المجتمع والمتمثل ذلك بسوء الاحوال الاقتصادية والنفسية، والصراع الثقافي، والإنقسام السياسي، ودراسة مدى تأثير كل منهما على ازدياد أشكال العنف في داخل المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى الأماكن التي يحدث فيها العنف في هذا المجتمع والمتمثلة بالأماكن العامة أكثر من غيرها، والأوقات المتمثلة بأوقات الفراغ، وبعض الفئات الاجتماعية التي يحدث بينهما العنف أكثر من غيرهما مثل فئة الشباب.

ثالثاً: العنف:

لقد ظهر من خلال ما جاء من تعريفات متنوعة للعنف وارتباطه بوجود المشكلات الاجتماعية العديد من التعريفات المختلفة التي تصب جميعها في قالب واحد وهو الذي يعبر عن حالة من عدم الاستقرار المعيشي سواء كان ذلك على مستوى الفرد الذي يعاني من العنف أو على مستوى الأسرة المعانية أيضاً من العنف أو حتى على مستوى المجتمع الذي تزداد فيه أشكال العنف أكثر من غيرة، كما ظهر أيضاً أن موضوع العنف له تأثيرات متعددة تصب جميعها في حالة التأخر التي يصلها المجتمع وإعاقة عجلة التنمية المستدامة فيه، ولذلك فلا بد من استعراض عدد من هذه التعريفات المهمة التي توضح مفهوم العنف في المجتمعات، فلقد جاء في أحدى التعريفات الشاملة أن العنف هو اي سلوك يؤدي إلى ايذاء شخص من قبل شخص آخر وقد يكون هذا الايذاء كلامياً أو فعلياً وقد يكون كلاهما وقد يؤدي بالتالي إلى حدوث ألم جسدي أو نفسي أو اي اصابة أو معاناة أو جميع ما ذكر في وقت واحد. (مجاهد، د.ت: 4) فهذا التعريف يعبر عن مفهوم العنف على المستوى الفردي. أما التعريفات الأخرى للعنف فقد جاءت معبرة عن مفهوم العنف بشكل اشمل وهو العنف الذي يضر بالمجتمع وبأشكال متعددة فقد جاء معنى مفهوم العنف على أنه يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان الاساسية والعالمية المتمثلة بجميع الحقوق والحريات التي يستحقها كل إنسان بغض النظر عن خلفيته الاجتماعية والسياسية وغيرها، ومن أهم هذه الحقوق هي الحق في الحياة والأمن الشخصي والحماية المتساوية للجميع وعدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2010م: 3) ويعتبر مفهوم العنف في هذا التعريف من بين التعاريف الاشمل لهذا المفهوم من بقية التعريفات الأخرى في المراجع المختلفة، وذلك كونه يعبر عن العنف بوجوده وتأثيراته الناتجة عنه والضارة بشكل سلبي، وتعبر عنه بصورة كلية أيضاً وليس فقط النظرة الفردية للعنف مثل بعض الآراء والتعريفات المنقوصة في بعض الدراسات، ولا بد من القول هنا حسب رؤية الباحث أن تحديد مفهوم العنف لا بد إلا أنه يختلف خاصة في وجودة من مجتمع لآخر تبعاً لتأثره من حيث العوامل الموجودة في كل مجتمع وتبعاً لتحليل

وجودة ومن يقوم بهذ التحليل، بالإضافة إلى توفر الارضية الخصبة لوجودة في بعض المجتمعات أكثر من غيرها حتى ولو كانت تلك المجتمعات متقدمة.

أما التعريف الإجرائي للعنف: فهو المتمثل بدرجة وطبيعة إيقاع الأذى بالغير من حيث مقداره "كبير، متوسط: غير". وسوف تتضح ايضاً أشكال هذا العنف ضمن التعريف التالي لهذا المفهوم لتُظهر بذلك مفهوم العنف بشكل مكتمل وبصورته الكلية كون العنف وأشكاله هم موضوعان مترابطان مع بعضهما البعض ولا يمكن فصلهما عن بعضهما بأي شكل من الأشكال الا لغاية التحليل والدراسة فقط.

رابعاً: أشكال العنف:

تعرف أشكال أو أنواع العنف بحسب الحالة التي يتم تناولها ودراستها لها، ولذلك فيمكن تقسيم العنف إلى عنف فردي وعنف جماعي وعنف مباشر أو غير مباشر وعنف اقتصادي وعنف اجتماعي وعنف لفظي وعنف جسدي وعنف نفسي وغير ذلك من هذه الأشكال، إلا ان ما يهم في هذا البحث هو تعريف العنف من حيث شكله الذي يقع فيه داخل المجتمع ومن حيث طريقة وجودة. (خضر وآخرون، 2009: 22) كما ظهر تعريفات أخرى موضحة بشكل أكثر لهذه الأشكال الخاصة بموضوع العنف وتحديداً أشكاله أو أنواعه مثلما تم تناولها فيها، فلقد ورد تعريف آخر يعبر عن هذه الأشكال والذي ينص على أنه من الممكن أن لا يتم تحديد أو معرفة أشكال العنف وهي تكون موجودة في الاصل، وذلك يرجع إلى الاعتقاد بشرعية ممارسة هذه الأشكال من العنف والتسليم بها، وذلك وفقاً لتقاليد ثقافية موروثة أو لمسلمات دينية مثل شرعنة النساء لبعض انواع العنف ضدها من قبل زوجها في بعض المجتمعات العربية سابقاً وحالياً. (شرف الدين، 2002: 19) كما أوردت بعض الدراسات تعريف مفهوم أشكال العنف بناء على اعتبارات اجتماعية مثل العنف الأسري والعنف ضد الزوجات والعنف ضد الاطفال والعنف ضد المسنين. كما ظهر أيضاً تعريف أشكال العنف وفقاً لاعتبارات اقتصادية وتعليمية مثل العنف الاقتصادي المتمثل بمنع الحصول على العمل والعنف التعليمي المتمثل بالحرمان من التعليم. (المرواني، 2009: 90) يظهر من خلال ما ورد في هذه التعريفات المتعددة لأشكال العنف أن هذه الأشكال تتنوع في وجودها بناء على الفئات التي تتعرض لها وبناء على المواضيع المبنية في وجودها على اساسها مثل العنف الاقتصادي الممارس فيما يخص مواضيع العمل وتوابعها والعنف التعليمي فيما يتعلق بالتعليم وما يتبعه، وكذلك بقية الأشكال الأخرى من العنف سواء كانت مرتبطة بموضوع معين أو بفئة اجتماعية معينة أيضاً، ولذلك فإنه يظهر أحياناً أشكال معينة من هذا العنف أكثر من غيرها كالعنف الجسدي أثناء الازمات القوية والعنف الأسري في بعض الفترات الزمنية وغير ذلك من ممارسة ووجود بعض الأشكال الأخرى من العنف.

أما التعريف الإجرائي لأشكال العنف: فهي أشكال العنف الموجودة في داخل المجتمع الفلسطيني الخمسة الرئيسية وهي: العنف اللفظي: المتمثل بالتعذيب والاعتداء الكلامي على الغير بشكل مباشر، والعنف الرمزي: المتمثل بالتعذيب غير المباشر إما بالكلام أو التلميح أو بالإشارة، والعنف النفسي: (المخفي/ غير الظاهر بشكل مباشر): المتمثل بالإضرار غير المرئي بالغير إما بشكل أُحادي أو متبادل بين طرفين، والعنف الجسدي: المتمثل بالضرب بطرق مختلفة والإضرار الواقعي بالغير سواء كان فردي أو جماعي، والعنف الجنسي: المتمثل بالاعتداءات الجنسية متعددة الأشكال سواء كانت بالإشارة أو التلميح أو التحرش أو الاعتداء الكامل على الغير.

10- المنطلق النظري للبحث:

يتمثل المنطلق النظري في هذا البحث باعتماده على اثنتين من النظريات الاساسية الخاصة به وهي **النظرية الإحباطية** وذلك بمفرداتها الاساسية التي تتناسب مع حالة المجتمع الفلسطيني التي وصل اليها اليوم بعد الحقب

التاريخية التي مر بها سابقاً وأثرت عليه بشكل سلبي، حيث يقوم التفسير لزيادة العنف في داخل المجتمع الفلسطيني مؤخراً تبعاً لتفسير هذه النظرية بناء على اساس أن كل توتر عدواني ينجم عنه كبت وهذا يتمثل بالتوتر الناجم عن ظروف الفئات الاجتماعية في داخل المجتمع الفلسطيني التي أصبحت متوترة بشكل واضح نتيجة ظروف البطالة والفقر وازدياد حالات الطلاق وتكاليف المعيشة المرتفعة طردياً مع الزمن وقلة الدخول الفردية والأسرية وما شابه ذلك من أمور صعبة أخرى، ولذلك فإن هذه الفئات أصبحت تعاني من الكبت جراء إحساسها بالعدوانية الناتجة عن توترها بسبب هذه الظروف، وقد شكل ذلك البداية الأولى للاستعداد على ازدياد أشكال العنف الموجودة في داخل المجتمع الفلسطيني، وذلك على اعتبار أن ازدياد العدوان يتناسب مع ازدياد الحاجة المكبوتة بشكل طردي فلا يوجد حالياً أكثر صعوبة من حالة المجتمع الفلسطيني المتمثل بازدياد حالة العدوانية من قبل الظروف الصعبة إلى جانب عدائية الاحتلال الإسرائيلي له وتحكمه بأموره وباقتصاده وحدوده وجميع نواحي حياته بشكل متزايد. ولذلك فنجم عن ما تم الاشارة اليه ازدياد في حاجات هذا المجتمع الغير قادر على تحقيقها من قبل فئاته الاجتماعية المختلفة فيه. كما ظهر أن العدوانية تزداد مع ازدياد عناصر الكبت مثلما هو ظاهر في داخل هذا المجتمع، بالإضافة إلى ذلك فإن عملية صد العدوانية تؤدي إلى عدوانية لاحقة بينما التخفيف منها يقلل ولو مؤقتا من حدتها. (دحلان، 2003: 33)

كما يتم توجيه العدوان نحو مصدر الإحباط وهنا يوصف العدوان بأنه مباشر وعندما لا يمكن توجيه العدوان نحو المصدر الأصلي للإحباط، فإنه يلجأ إلى توجيه العدوان نحو مصدر آخر له علاقة مباشرة أو رمزية بالمصدر الأصلي، حيث يتمثل ذلك فيما يتعلق بفئات المجتمع الفلسطيني التي أخذت في الزيادة بممارستها للعنف وتحديداً الفئة الشابة بأنها قد عجزت عن توجيه العدوان نحو المصدر الاصلي للإحباط المتمثل بالظروف الصعبة والاحتلال خاصة مع انخفاض درجة العمل الوطني حالياً مقارنةً بسنوات انتفاضة الاقصى الأولى، ولذلك فقد تم توجيه عدوانها نحو مصدر آخر للإحباط له علاقة رمزية بالمصدر الاصلي وهو تضخيم شعورها بالظلم من قبل الغير من أفراد نفس المجتمع نتيجة لدرجة حساسيتها التي أخذت بالارتفاع كرد فعل مباشر عن عدم قدرتها على تحقيق ما تريد في ظل الظروف الحالية الصعبة والتي تمثل مصدر الإحباط الاساسي لها، فمثلاً الموظف في دائرته الذي يحبط من قبل مسؤوله يوجه عنفه نحو الاقل منه درجه لأنه لا يستطيع أن يعتدي على المسؤول، والزوجة في بيتها التي يعنفها زوجها تعنف أطفالها وهكذا من قبل الفئات الاجتماعية ايضاً. (الزليطني، 2014: ص 178 – 179) بالإضافة إلى ذلك فيوجد نظرية أخرى مكملة في توضيحها لوجود العنف في داخل المجتمع الفلسطيني وهي **نظرية التعلم الاجتماعي** التي تنص على ان السلوك يتم تعلمة من الغير بمعنى ان السلوك العدواني المؤدي لزيادة أشكال العنف في المجتمع يتم تعلمه من الأسرة والمدرسة ومن وسائل الإعلام، كما أن العديد من الأفعال الأبوية أو التي يقوم بها المعلمون والتي تستخدم العقاب بهدف التربية والتهذيب غالبا ما تعطى نتائج سلبية، فيعمل الاطفال على تقليدها مستقبلاً في حياتهم مما يعمل بذلك على ازدياد أشكال العنف في داخل هذا المجتمع، بالإضافة إلى ذلك فإن العلاقة المتبادلة بين الآباء والأبناء والخبرات التي يمر بها الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة تشكل شخصية الفرد عند البلوغ، فكل ما يتم تعلمة في تلك الفترة الزمنية من حياة الطفل يظل مقلداً له في فترات حياته اللاحقة، كما ان سلوك العنف يتم نقله عبر الأجيال، ناهيك عن أن إساءة معاملة الطفل في المنزل من قبل الأكبر منه سناً كالأب والأم أو الأخوة الكبار يؤدي إلى سلوك عدواني لديه وينشأ هذا السلوك عن تفاعل مجموعة من العوامل الشخصية مع مجموعة من العوامل البيئية، بحيث تبدأ بداياته الأولى في حياته المبكرة ويستمر في تطبيقه من خلال علاقاته مع المقربين منه، وبعد ذلك مع بقية أفراد المجتمع الذين يتعامل معهم مستقبلاً، حيث ان الفرد من خلال السلوك الاجتماعي الخاص به يميل إلى التصرف بعدوانية في موقف معين ومن الممكن ان يكون عدائيا في كثير من المواقف

المشابهة له، ولذلك فإن الفرد يلاحظ سلوكيات وعادات واتجاهات الاخرين ويعمل على تعلمها عن طريق الملاحظة والتقليد. (المرشدي وعباس، 2018: 1071)

طبيعة وجود العنف في مجتمعات العالم:

أولاً: أسباب وجود العنف في المجتمعات:

1- الأسباب الاقتصادية:

تعد الأسباب الاقتصادية من المؤثرات الأساسية التي تؤدي إلى العنف داخل المجتمعات، فقد تبين أن تردي الوضع الاقتصادي للأسر المتمثل ذلك بانخفاض مستويات الدخل ووجود حالات عديدة من الفقر للأسر ولأفرادها، بالإضافة إلى ضعف الامكانيات المادية التي من الممكن ان تحسن من طبيعة المجتمع وأفراده خاصةً اذا تم وجودها بشكل واضح وكبير، كما أن ارتفاع مستويات البطالة المختلفة وزيادة حالات الفقر والغلاء المعيشي عملت مجتمعة على ازدياد أشكال العنف في داخل المجتمع الفلسطيني. كما أن ظهور الطبقية في بعض المجتمعات مثل المجتمعات العربية كالأردن ومصر وغيرها من المجتمعات الأخرى والتي أصبحت تشكل الطبقية فيها عنصر مهماً لظهور العنف عملت أيضاً على تكريس الزيادة لأشكال العنف، حيث تتمثل هذه الطبقية بظهور طبقتين فقط وهما طبقة عالية وطبقة متدنية من حيث المركز الاجتماعي، ومقدار الدخل وما يرتبط بذلك من طبيعة العمل وتوابعها، بالإضافة إلى ذلك فإن الرغبة في الاستقلالية، وتحمل المسؤولية، وقلة فرص العمل باتت تُعتبر أسباب اقتصادية لوجود العنف، كما أن عدم القدرة على التوفيق بين الرغبات والإمكانيات من الناحية الفردية والمادية والغلاء المستمر للأسعار.(قناوي، د.ت: 318) بات يشكل أحدى الأسباب الرئيسة للعنف في داخل اي مجتمع.

2- الأسباب الاجتماعية:

إن ظهور الأسباب الاجتماعية كسبب ثاني لوجود وزيادة أشكال العنف اصبحت من المواضيع التي باتت معروفة لدى الجميع، حيث أن عجز الشخص عن مقاومة بعض المشاكل التي يواجهها في حياته كعدم قدرته على العيش في بعض من مناطق مجتمعه لأسباب اجتماعية والتي ترجع نتيجة للأنانية عند البعض أو نتيجة للتكبر وعدم القدرة على ضبط الدوافع اللازمة للقدرة على المعيشة في بعض من هذه المناطق والارتباك الحاصل مع المعيشة للأفراد وعدم الوضوح في العلاقات الاجتماعية بينهم أيضاً وتحديداً العلاقات بين الأقارب وأصحاب العمل التي أخذت تقوم على المصلحة باتت تعتبر سبب آخر لوجود العنف داخل المجتمع. كما أن من أهم الأسباب الاجتماعية التي تقف وراء حدوث العنف هي بعض من العادات والقيم الاجتماعية القديمة التي تؤدي إلى زيادة مظاهر العنف. (سلطان وآخرون، 2015: 144).

3- الأسباب النفسية:

لقد تمثلت الأسباب النفسية المعروفة والمؤثرة على وجود وازدياد أشكال العنف في داخل المجتمعات بدرجة من التدني المتعلق والخاص بالثقة بالنفس خاصة لدى الأفراد المفتعلين لوجود بعضاً من أشكال العنف، كما أن تراكم الإحباط لدى البعض الآخر من أفراد المجتمع، وضعف مهارات التواصل مع الغير، والمعرفة في كيفية بناء العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، والشعور بالنقص لدى الكثير من أفراد المجتمع نتيجة لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها، والحرمان المتعدد الأشكال من حرمان مادي أو عاطفي أو أسري بغض النظر عن أسبابه لهو خير دليل على أن هذه الأسباب الواقعة ضمن نطاق الأسباب النفسية والتي باتت تشكل دافعاً قوياً نحو وجود وازدياد المشاهدة والرؤية لأشكال عديدة أخرى من العنف في داخل المجتمعات الإنسانية، حيث تبين أن العنف يأتي ويزداد

بسبب مشاهدة مظاهره من قبل الأفراد مسبقاً وخاصة مثل فئة الاطفال في بداية حياتهم ليصبحوا عنيفي السلوك في مراحل حياتهم اللاحقة. (المدفع، 2015: 35).

4- الأسباب الثقافية:

إن محاولة إثبات الذات للأفراد وللعائلات بناءً على بعض الثقافات القديمة الموجودة والمشجعة على ثقافة السيطرة والعلو والتفوق والتحكم والبقاء ورفض الآخر، بالإضافة إلى قلة الوعي اللازم بناءً على القيم والمعايير العصرية والحضارية الجديدة أصبحت تشكل عاملاً جديداً لوجود العنف وبأشكال متنوعة، وذلك بسبب طبيعة التعارض بين الثقافة الأم المتمثلة بالثقافة الاصلية في داخل المجتمع والثقافة الفرعية الجديدة الخاصة بالشباب وهي الثقافة المتمثلة ببعض التصرفات الجديدة والناتجة عن الغزو الثقافي الخارجي والتي تعتبر غير مقبولة من قبل الفئة الأكبر في داخل المجتمع خاصة من اصحاب الثقافة الاصلية الأولى، بحيث أصبح ذلك يشكل أحدى الأسباب لوجود وازدياد أشكال العنف، وذلك لما لها من تأثير كبير على قيم ومعايير المجتمع الذي توجد فيه وذلك على اعتبار أن التغير الثقافي يحتاج لوقت طويل لاستيعاب قيمة نحو التغيير فيه من قبل أفراد المجتمع وخاصة من اصحاب الثقافة الأم المتمثلة بالثقافة الاصلية ومفرداتها المتنوعة الخاصة بمختلف النواحي الاجتماعية الموجودة، كما تبين أن تدني المستوى الثقافي يعمل أيضاً على ازدياد العنف في المجتمع كغيره من المستويات المنخفضة الأخرى. (عواد، 2015: 7).

5- الأسباب السياسية:

إن عدم المساواة بين أفراد وفئات المجتمع بالإضافة إلى غياب القيم الخاصة بمبدأ العدالة الاجتماعية التي تساوي بين هذه الفئات ووجود السياسة الخاصة بتركيز السلطة الحاكمة بيد فئة معينة من أفراد المجتمع دون غيرها عملت في بعض المجتمعات على زيادة الوجود لأشكال متنوعة من العنف، حيث تبين أنه يصعب فصل الأسباب السياسية في بعض المجتمعات أحياناً عن الأسباب الاقتصادية كونهما مترابطان مع بعضهما البعض مثل حالة المجتمع الفلسطيني والبطالة الموجودة فيه كسبب اقتصادي لازدياد وجود العنف في داخله وذلك نتيجة لأسباب سياسية تتمثل في عدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تشغيل الشباب الفلسطيني بشكل واضح. كما تبين أن السلطات الحاكمة في بعض البلدان لا يوجد فيها قانون خاص ينص على تجريم بعض انواع العنف كالعنف الأسري مثلاً، فهذا يُعد من الأسباب السياسية التي تشجع العنف، (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، 2013: 47) وذلك كون واضع القرار فيما يتعلق بهذا الشأن هو النظام أو السلطة السياسية الحاكمة في كل مجتمع يسوده العنف، بالإضافة إلى أن ضعف سيادة القانون وعدم استقرار النظام السياسي يعتبران من الأسباب السياسية الاولية الأخرى التي ينتج عنها العنف وبأشكاله المختلفة. (جمعية ألف تتحرك من أجل حقوق الإنسان، 2011: 20)

ثانياً: أشكال العنف الموجودة في المجتمعات:

1- العنف اللفظي:

لقد تبين أن العنف اللفظي يُعتبر من أكثر أشكال العنف المستخدمة في كافة مجتمعات العالم وذلك نظراً لسهولة القيام به، حيث يتمثل هذا الشكل من أشكال العنف باستخدام الكلام المباشر أو غير المباشر بين الناس وبأشكال مختلفة من الصوت العالي والصراخ أحياناً إلى أشكال أخرى من الكلام القاسي والسب والقذف والكلام الجارح، بالإضافة إلى ذلك فقد تبين أن هذا الشكل من أشكال العنف يظهر بين مختلف الفئات الاجتماعية في داخل المجتمع وما يميز هذا الشكل من أشكال العنف عن غيره هو عدم الإحساس من قبل الكثير ممن يقومون به

ويمارسونه يومياً أنه يعتبر ويشكل شكلاً من أشكال العنف المستخدمة بل بات لدى البعض وفي عدد من المجتمعات يعتبر أمراً طبيعي ومقبول لدى البعض منهم، حيث يُعرف العنف اللفظي بأنه أحد أشكال العنف المتمثل بإيذاء الغير بالكلمة أو باللسان ويمكن أن يكون ذلك فردياً أو جماعياً. (ابو انعير، 2016: ص 213 – 214)

2- العنف الرمزي:

لقد تمثلت الصورة الخاصة بهذا الشكل من أشكال العنف الموجودة في المجتمعات بشكل غير مباشر وهو المعروف بالعنف الرمزي، بحيث يتم ذلك بواسطة طريقة التلميح بمعنى الإشارة عن حديث يخص ظاهرة معينة أو فرد آخر، بحيث يقصد من ذلك الحديث الاعتداء على حرية شخص آخر معين، وذلك يتم بشكل غير مباشر مثل حديث اثنين بشكل علني عن أمر ما على مسمع ومرأى شخص ثالث بهدف الاعتداء عليه بشكل غير مباشر، فغالباً ما يظهر هذا النوع من العنف بشكل غير مباشر وبين بعض الفئات ذات المراكز العليا، وقد يظهر هذا الشكل من أشكال العنف في وسائل الاعلام المسموعة أو المرئية وخاصة في وسائل التواصل الاجتماعي كتلميح فرد أو وكالة أنباء عن البعض من خلال هذه الوسائل من قبل الأفراد الآخرين أو بعض الفئات الأخرى أو حتى المجتمعات الأخرى أو أفراداً من اصحاب النفوذ وغيرهم، وذلك يتمثل بوضع بعض التعليقات أو الصور المعبرة عن قضية أو عن شخص آخر أو عن أمر معين يخصه بشكل غير مباشر، وهذا الشكل من أشكال العنف المتمثل بالعنف الرمزي هو عكس النوع الأول من العنف المتمثل بالعنف اللفظي والذي ربما يأتي بشكل مباشر أو غير مباشر وغالباً ما يطلق على العنف الرمزي بأنه العنف المُقنع المتمثل بفرض سلطة فرد على آخر. (حياة، 2010: 12)

3- العنف النفسي:

لقد تمثل الشكل الثالث من أشكال العنف الموجودة في المجتمعات بالعنف النفسي، وهذا الشكل من العنف مثلما ظهر انه يوجد له العديد من المفردات المعبرة عنه بشكل واضح من خلال القائمين على استخدامه، وذلك لإيقاع الضرر بالغير من الأفراد أو الجماعات أو حتى المجتمعات الآخرى، بحيث تتمثل هذه المفردات الخاصة بالشكل النفسي من العنف بطريقة الاستهزاء من الغير أو الإشعار للغير بالضعف كصورة من صور الاعتداء عليه بشكل مخفي، بالإضافة إلى إشعاره بالدونية لوجوده أو لعمله أو لأي أمر آخر يخصه، كما يتمثل ذلك أيضاً بالتقليل من القيمة الحقيقية للمعنف والضغط على نفسيته ببعض الكلمات التي تشير إلى الاعتداء عليه بأسلوب قد يأتي علني أو غير علني، وقد يأتي بشكل مباشر ولكن دون الإظهار بالاعتداء عليه أمام المحيطين به، ولذلك ونتيجة لهذه الأساليب الماكرة في استخدامه سمي بالأسلوب النفسي أو الأسلوب المخفي الذي يعد من اساليب أو أشكال العنف الرئيسة، وذلك بسبب عدم قدرة البعض على استخدامه من خلال قيامه بالاعتداء على الغير بكلمات مخفية ومعبرة عن أمر آخر غير التي وضعت له أثناء الحديث معه، وتتعدد أساليب العنف النفسي مثل التقليل من شأن الغير والإثارة عن ألم سابق والإشعار بالذنب والتحقير والنقد اللاذع والهدام مما يكون له تأثيرات سلبية أخرى كبيرة.(الكسبا وعشا، 2013: 42)

4- العنف الجسدي:

يعتبر العنف الجسدي من أقل أشكال العنف المستخدمة في المجتمعات، وذلك على اعتبار أن هذا الشكل من أشكال العنف يعتبر من اقصى أشكال العنف المستخدمة ضد الغير، حيث يتمثل ذلك بمظاهر الضرب للغير بأشكال متنوعة قد تكون باليد أو بأدوات أخرى مختلفة كاستخدام بعض انواع الاسلحة النارية أو الاسلحة البيضاء أو غيرها من الادوات الأخرى التي يمكن أن تتحول إلى أدوات للاعتداء والإجرام في اي وقت وجدت فيه، بحيث تظهر

آثار هذا العنف على الشخص المعنف بشكل مرئي ومباشر للغير، وقد يحدث هذا الشكل من أشكال العنف في السر، وذلك كمحاولات الاغتيال للبعض، حيث يتمثل العنف الجسدي بالأذى المباشر والمادي على الجسد وبأشكال مختلفة وباستخدامات لأدوات مختلفة أيضاً، قد تكون معدة لذلك أو يتم استغلالها لألحاق الأذى بالغير، وذلك حسب الطريقة المستخدمة في هذا الشكل من أشكال العنف. (معد، 2014: 219)

5- العنف الجنسي:

يتمثل هذا الشكل من أشكال العنف المستخدمة بالعديد من الصور التي تعبر عن تصرفات من يقوم أو من يقومون بها من الاشخاص، مثل استخدام بعض أشكال هذا العنف مع الاشخاص الاقرباء خاصةً الزوجة أو ضد الاطفال أو ضد بعض الفئات الضعيفة الأخرى، وغالباً ما يظهر هذا الشكل من أشكال العنف بين المرضى النفسيين أو بعض المجرمين أو الشاذين في داخل المجتمع، ولا يتمثل هذا الشكل من أشكال العنف بالاغتصاب أو الممارسة الجنسية مع الغير فقط، وإنما قد يتم القيام به عن طريق الاعتداء على الاعضاء التناسلية للغير من الذكور أو من الإناث مثل التمثيل بهذه الاعضاء أو إيقاع بعض الاضرار بها أو غير ذلك من الأساليب العنيفة، كما تُعد بعض السلوكيات مثل بعض الإيحاءات التي تظهر من خلال حركات الوجه أو الكلام أو بعض الحركات الأخرى أشكالاً من الاعتداءات الجنسية العنيفة الخاصة بإيذاء الغير. (نظرة للدراسات النسوية، 2016: 21) ولذلك فسميت جميع هذه الأفعال بأنها من ضمن أشكال العنف الجنسي.

ثالثاً: تأثيرات العنف المختلفة في المجتمعات:

1- زيادة المشكلات الاجتماعية:

لقد ظهر أن من تأثيرات العنف المختلفة في المجتمعات هو زيادة المشكلات الاجتماعية في داخل هذه المجتمعات، حيث يتمثل ذلك برد فعل مماثل للشخص المعنف ليصبح هو الآخر عنيفاً، وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة المشكلات الاجتماعية التي تُبنى في الاساس على ازدياد أشكال العنف الموجودة، حيث يصبح ذلك الفرد يتعامل بأسلوب سيء مع الغير ويصبح المجتمع ضعيف في اقتصاده وقوته نتيجة لضعف أفراده إذا ازداد أعداد المعنفين منهم، بالإضافة إلى وجود العديد من المشاكل المجتمعية الأخرى مثل البلطجة والاضطهاد والعنصرية في داخل المجتمع المعنف، ويساهم ذلك أيضاً في زيادة مخاطر المشكلات الاجتماعية والنفسية والصحية أيضاً في المستقبل للفرد وللمجتمع. (الكتلة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي، 2018: 23).

2- قلة العلاقات الاجتماعية:

لقد ظهر أن من تأثيرات العنف المختلفة في المجتمعات هو قلة العلاقات الاجتماعية في داخل هذه المجتمعات الناتجة عن وجود العنف والتي تتمثل بالعزلة الفردية، والعزلة الاجتماعية، وانعدام الوحدة، وانعدام الثقة بالذات، وضعف الشخصية لدى أفراد هذا المجتمع، بالإضافة إلى ضعف مكانة الفرد المعنف في المجتمع، ويعمل ذلك بالتالي على زيادة الفتن والأزمات المتنوعة من فردية واجتماعية ومادية، وهي بدورها التي تؤثر على سمعة ذلك المجتمع، وزيادة الفرقة في داخله خاصة بين سكانه وبينه وبين المجتمعات القريبة منه، ويؤدي ذلك ايضاً إلى ضعف المهارات الاجتماعية، والعزلة، والتهميش الذي يكتسبه ذلك المجتمع جراء قلة العلاقات الاجتماعية بين أفراده، حيث أن العنف هو مؤشراً على ضعف الشخصية للذي يقوم به، بالإضافة إلى كونه تعبيراً عن عدم توازن السلوك. (البشيري، 2004: 58) ولذلك فيؤدي كل ما ذُكر في النهاية إلى قلة العلاقات الاجتماعية.

3- انخفاض درجة التضامن العضوي بين أفراد المجتمع:

لقد ظهر أن من تأثيرات العنف المختلفة في المجتمعات هو انخفاض درجة التضامن العضوي بين الأفراد في داخل هذه المجتمعات، حيث ظهر ذلك عن طريق وجود العديد من المشاكل التي تؤدي إلى تفسخ ذلك المجتمع مثل عدم الاهتمام به من قبل الغير، وذلك نتيجة لخيبة الأمل في هذا المجتمع خاصة اذا تزايدت فيه أشكال العنف، وتحدث تلك الزيادة من العنف في حالة وجود التفرقة بين اعضاءه، كما أن للعنف من تأثير كبير على ازدياد هذه التفرقة، بالإضافة إلى الخوف المستمر لدى أفراده ووجود حالة من عدم الأمان المزمن لسكانه، مما يؤدي بذلك إلى عدم تماسك ذلك المجتمع، وعدم وحدته، وعدم تضامن أفراده مع بعضهم البعض، حيث اعتبر العنف من أحدى المجالات الهامة والخاصة بالقلق التي تتطلب اتخاذ تدابير ملحة لتحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام في العالم، والتي تعتبر من اسس التضامن العضوي في مجتمعات العالم، وأن وجود العنف يشكل انتهاكاً لهذه الحريات الاساسية العامة ولحقوق الإنسان أيضاً. (كمال، 2017: 41)

4- ضعف الانتماء بين أفراد المجتمع:

لقد تمثلت بعض التأثيرات الناتجة عن العنف في المجتعات بوجود حالة من الضعف في الانتماء بين أفراد المجتمع، حيث يتمثل ذلك بتهديد الأمن الأسري فيها، بالإضافة إلى تهديد الأمن المجتمعي أيضاً، علاوة على ضعف الاستقرار داخل المجتمعات وخاصة بين أفرادها وبين أبنيتها الاجتماعية وغيرها من الأبنية الأخرى، بالإضافة إلى انعدام المسؤولية الملقاة على عاتق أفرادها، ناهيك عن وجود التفكك للعديد من روابطها وزعزعة أمنها وكيانها خاصة اذا تزايدت أشكال هذا العنف واصبحت في معظم مكوناته وابنيته ومؤسساته ومناطق هذا المجتمع موجودة بشكل كبير، حيث أن بعض من أشكال العنف تأتي بضرر يؤثر على حياة ومستقبل وعلاقات ونفسية الفرد في داخل مجتمعه. (رحماني، 2011: 369) وذلك كله سوف يُضعف من درجة انتماءه إلى ذلك المجتمع.

5- انخفاض مستويات التنمية والتطور داخل المجتمع:

لقد ظهر من خلال دراسة التأثيرات الناتجة عن وجود وازدياد أشكال العنف أن ذلك الازدياد للعنف يعمل على انخفاض مستويات التنمية والتطور داخل المجتمع الذي يوجد فيه، وذلك لأنه يقلل من عدد الاشخاص الناجحين في هذا المجتمع، وتقل فيه تلقائياً نتيجة لذلك نسبة الاشخاص من المبدعون والمتميزون، بالإضافة إلى انخفاض درجة الانتاجية في داخله وقلة العوائد، ويعمل ذلك كلة على اعاقة عملية التقدم الاجتماعي وغيرة من النواحي الأخرى، بالإضافة إلى انخفاض الفرص التعليمية المناسبة واللازمة للمجتمع، ويحدث وجود للكثير من الخسائر المادية والجسدية الناتجة عن ازدياد أشكال العنف ونقص الانتاج ونقص العائد المادي وضعف الاقتصاد الكلي بشكل عام، مما يعمل بالتالي على انخفاض مستويات التنمية والتطور داخل المجتمع كلما ازدادت فيه أشكال العنف، حيث ظهر أن استمرار المشاهدة للعنف أو زيادته يؤدي بالفرد إلى انخفاض القدرة على ضبط الذات، وقلة التعاون، والمساعدة على التفاعل الاجتماعي، (حكيمة وآخرون، 2011: 13) وبالتالي فإن المظاهر المذكورة وبشكل تلقائي تؤدي إلى انخفاض المستويات الخاصة بالتطور الفردي ومن ثم التطور الاجتماعي كون الفرد هو الاساس في هذا التطور.

11- مصادر جمع المعلومات:

أولاً: المصادر الأولية:

اعتمد الباحث في هذا البحث على المعلومات الأولية المأخوذة من الميدان والتي تمثلت بالمصادر الأولية التي تم الاعتماد من خلالها على الاستبانة كوسيلة اساسية ورئيسة، حيث تم الاعتماد من خلالها على جمع البيانات والمعلومات من مصادرها الاساسية والأولية حتى تم العمل على تحليلها لاحقاً وتحويل البيانات المجمعة من خلالها إلى معلومات مهمة عن موضوع أشكال العنف في داخل المجتمع الفلسطيني.

ثانياً: المصادر الثانوية:

لقد اعتمد هذا البحث في بدايته على المصادر الأولية المنشورة عن موضوع أشكال العنف في العالم وفي الوطن العربي وفي المجتمع الفلسطيني أيضاً، والتي اعتمد عليها الباحث هنا بشكل كبير، وقد تمثلت هذه المصادر بكافة المراجع المنشورة عن هذا الموضوع وخاصة المراجع الحديثة من كتب وأبحاث منشورة في مجلات علمية محكمة ورسائل الماجستير والدكتوراه، بالإضافة إلى بحث الأوراق العلمية المنشورة كالمشاركات في بعض المؤتمرات وغيرها من الأوراق العلمية الأخرى، وذلك حتى تمكن الباحث من تحديد الأمور الأساسية التي يلزم معرفتها حتى تم إعداد هذا البحث بالصورة الحالية.

الإجراءات المنهجية الميدانية

12- منهج البحث:

اعتمد هذا البحث من خلال مختلف المراحل التي مر بها على المنهج الوصفي التحليلي وذلك كون هذا المنهج هو المنهج الأنسب من غيره لدراسة مثل هذه المواضيع التي تعطي الباحث الحرية الكاملة في وصف الظاهرة أو الموضوع الذي يريد دراسته، كما تمكنه من الاطلاع في طريقته لهذا الوصف على كامل المصادر من أولية وثانوية تتعلق بوصف الموضوع المدروس، ولذلك فقد تم الاعتماد على هذا المنهج في هذا البحث بشكل كبير.

13- مجتمع البحث:

تكون مجتمع هذا البحث من السكان الأصليين المقيمين في داخل حدود مدينة رام الله الفلسطينية الواقعة في وسط الضفة الغربية بجميع فئاتهم، وذلك كون هذه المدينة يوجد فيها فئات اجتماعية من مختلف الطبقات الاجتماعية، كونها تعتبر قلب هذا المجتمع من الناحية السياسية والاقتصادية والمؤسساتية، حيث يتركز في داخل هذه المدينة الكثير من مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية الموجودة في هذا المجتمع، بالإضافة إلى وجود الكثير من مؤسسات المجتمع المدني في داخل هذه المدينة ايضاً، ناهيك عن طبيعة هذه المدينة من الناحية التجارية التي جعلتها متميزة من بين بقية المدن الفلسطينية الأخرى، وهذا ما جعل البحث يتركز في دراسته عن موضوع العنف على هذه المدينة كونها تُعطيه متغيرات أكثر من غيرها نتيجة للأسباب المذكورة ووجود مختلف الفئات الاجتماعية فيها.

14- عينة البحث:

لقد تم اعتماد الباحث في هذا البحث على عينة ميدانية مأخوذة من السكان الأصلين المقيمين في داخل مدينة رام الله الفلسطينية فقط، بحيث تم اختيار نسبة (2%) فقط من السكان الأصلين في هذه المدينة وذلك على اعتبار أن مقدار هذه النسبة المختارة تعتبر كافية كحد منطقي وأدني عن دراسة أي مجتمع بحثي خاصة إذا كان عدد

سكانه كبير، وقد بلغت عينة هذا البحث بناءً على مقدار النسبة المختارة بقيمة (808) عنصر من سكان هذه المدينة الأصليين البالغ عددهم نحو (40,375)، حيث تم توزيع هذه العينة بأعدادها المذكورة على مختلف أفراد المجتمع البحثي بشكل عشوائي بسيط وهو المتمثل بسكان هذه المدينة من مختلف الفئات الاجتماعية فيه وبشكل متوازن ما بين الذكور والإناث والعاملين والطلاب والتجار وغيرهم من الفئات الاجتماعية الأخرى، حتى أصبحت هذه العينة المأخوذة ممثلة لسكان مجتمع البحث المذكور (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله 2019).

15- أداة البحث:

تمثلت الأداة الرئيسة المستخدمة في إطار إعداد هذا البحث وخاصة بقسمه الميداني بأداة الاستبانة كأداة اساسية ورئيسة فيه، وقد اشتملت هذه الاستبانة على مجموعة من الاسئلة الرئيسة والفرعية والمغلقة والمفتوحة عن موضوع أشكال العنف الموجودة في داخل المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى احتوائها على بعض من الأسئلة التي تقيس الظروف الخاصة بفئات هذا المجتمع والمتعلقة بمتغيرات الخلفية الاجتماعية الموجودة داخل كل مجتمع والمتمثلة بالنوع الاجتماعي والعمر والمستوى التعليمي وغيرها من المتغيرات الأخرة مثلما تم تحليلها لاحقاً ضمن وضع خصائص عينة الدراسة والمتغيرات الأخرى المدروسة معها والمتعلقة بموضوع هذا البحث.

16- ثبات وصدق الأداة:

لقد تم بعد إعداد استبانة هذا البحث عرضها على بعض من المتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية لتدقيقها بشكل أكثر لتخرج بشكل مناسب لهذا البحث وللتأكد من مدى صدق فقراتها، وقد كان لهم بعض من التعديلات المناسبة عليها وتعديلها، وقد تم الأخذ بتلك التعديلات، وقام بعدها الباحث وبمساعد إحصائي متخصص بموضوع تحليل البيانات الإحصائية بعمليات اختبار لثبات الاستبانة والتأكد من الاتساق الداخلي لجميع فقراتها بواسطة معادلة (كرو نباخ ـ ألفا الإحصائية) عليها، وقد جاءت النتيجة الكلية مرتفعة في تلك المعادلة على هذه الاستبانات بقيمة (92%)، أما القيم الفرعية فجاءت كالتالي:

الجدول رقم (1)

البيانات:	مقدار قيمة الثبات:
1 - البيانات الخاصة بأسباب العنف:	0.96
2 - البيانات الخاصة بأماكن حدوث العنف:	0.89
3 - البيانات الخاصة بأوقات حدوث العنف:	0.89
4 - البيانات الخاصة بالفئات المشاركة في العنف:	0.89
5 - البيانات الخاصة بالتأثيرات الناتجة عن العنف:	0.89
6 - البيانات المتعلقة بازدياد أشكال العنف:	0.91
مجموع الدرجة الكلية:	0.92

وتعتبر هذه القيم بذلك مناسبة وعالية لتعبئة كافة الاستبانات:

17- أساليب جمع البيانات والتحليل المتبعة في البحث:

عندما تم الانتهاء من الجانب النظري من هذا البحث المتمثل بالجزء الأول منه فقد عمل الباحث على الاستعداد لوضع استبانة مبدئية توضح من خلالها العوامل التي تم استخدامها، فلقد تم استخدام أداة "الاستبانة" كأداة أساسية ورئيسة لإتمام موضوع هذا البحث خاصة في القسم الثاني منه والمتمثل بالقسم الميداني الذي اعتمد بكاملة على تحليل البيانات المعبأة بواسطة هذه الاداة، حيث تم تعبئة هذه الاستبانة بأعدادها الكاملة والبالغة

(808) نسخة منها بعد أن تم توزيعها على عينة البحث التي عمل الباحث على اختيارها وفقاً لما سبق الإشارة إلية في هذا البحث ووفقاً لأسلوب العينة العشوائية من كافة عناصر هذا البحث، بحيث تم تعبئة كافة هذه الاستبانات في النصف الثاني من هذا العام (2019م) تحديداً خلال شهري تشرين ثاني ونوفمبر منه، هذا فيما يتعلق بتعبئة الاستبانات. أما فيما يتعلق بأسلوب التحليل الإحصائي الذي تم إتباعه في هذا البحث فقد عمل الباحث هنا على القيام بالخطوات اللاحقة لذلك من أجل عمليات المعالجة الإحصائية اللازمة لهذه البيانات، وقد تم في بداية هذه العملية العمل على ترتيب وترقيم هذه الاستبانات اللازمة للتحليل من حيث عدد هذه الاستبانات المناسبة والصالحة للتحليل وهي (808) من هذه الاستبانات المعبأة، وبعد أن تم الانتهاء من ذلك العمل وحسب رؤية الباحث، فقد قام بعد ذلك بإدخال بيانات هذه الاستبانات الجاهزة جميعها إلى برنامج التحليل الإحصائي وهو برنامج (SPSS For windows) اللازم لتحليل مثل هذه البيانات، وبعد أن أكمل الباحث عملية إدخال البيانات لجميع هذه الاستبانات بشكلها المتسلسل وفقاً لترتيبها الرقمي من (1 ـ 808)، فقد قام بالعمل بعد ذلك على استخدام طرق التحليل الاحصائية المختلفة وفقاً لما يتناسب مع هذا البحث ولموضوعه المدروس ولتحقيق الاهداف الخاصة به، وقد تم استخدام العديد من هذه التقنيات الاحصائية المناسبة لعملية تحليل هذه البيانات حسب رؤية الباحث بذلك، ومن ثم قام بالعمل على استعراض النتائج والتعبير عنها لاحقا، وإضافة إلى مناقشتها فقد قام بوضع عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي وجدت في نهاية هذا البحث والتي جاءت متلائمة مع النتائج المستخرجة، ومن أهم التقنيات الإحصائية التي تم استخدامها في عملية تحليل هذه لاستبانات هي:

1. تقنية استخراج التكرارات والنسب المئوية لعينة هذه الدراسة.
2. تقنية T.test لفحص الفرضية الأولى فقط، وذلك كونها مناسبة لها لأنها تتكون من قيمتين لمتغيرات كل منهما.
3. تقنية تحليل التباين الأحادي One Way An ova لفحص باقي الفرضيات كونها مناسبة لها، ولأن قيم متغيراتها أكثر من اثنتين لكل منهما.
4. تقنية تحليل الانحدار ومعامل الارتباط Coefficient of correlation and regression من أجل فحص طبيعة معامل الارتباط بين بعض الحالات المتمثلة بالعنف ومدى تأثيرها على ازدياد هذه الظاهرة داخل المجتمع الفلسطيني.

18- خصائص عينة البحث:

الجدول رقم (2) بيانات الدراسة حسب خصائص العينة المأخوذة، نسب مئوية:

خصائص العينة حسب الأوضاع الاجتماعية الخاصة بها:		
الجنس:	**التكرار**	**النسب المئوية%**
ذكر	**404**	**% 50**
أنثى	**404**	**% 50**
المجموع	**808**	**% 100**
العمر: [1]	**التكرار**	**النسب المئوية%**
الفئة الشابة:	**456**	**% 56.4**

(2) لقد تم دمج كل من الفئات من 19 – 29 سنة، ومن 30 – 39 سنة بالفئة الشابة. وتم دمج كل من الفئة ما بين 40 – 49 سنة بالفئة المتوسطة العمر. وتم دمج كل من الفئة ما بين 50 – 59 سنة، والفئة من 60 سنة فأكثر... بالفئة الكبيرة العمر.

خصائص العينة حسب الأوضاع الاجتماعية الخاصة بها:		
الفئة المتوسطة العمر:	200	% 24.8
الفئة الأكبر (المتقدمة) في العمر:	152	% 18.8
المجموع	808	% 100
الحالة الاجتماعية:	التكرار	النسب المئوية%
أعزب.	311	% 38.5
متزوج.	226	% 28
مطلق.	193	% 23.9
أرمل.	78	% 9.7
المجموع	808	% 100
عدد أفراد الأسرة: [2]	التكرار	النسب المئوية%
قليل:	406	% 50.2
متوسط:	220	% 27.2
كبير:	182	% 22.5
المجموع	808	% 100
المستوى التعليمي:[3]	التكرار	النسب المئوية%
منخفض	114	% 14.1
متوسط	464	% 57.4
عالي	230	% 28.5
المجموع	808	% 100
مقدار الدخل الشهري للأسرة من جميع المصادر:	التكرار	النسب المئوية%
منخفض.	244	% 30.2
متوسط.	454	% 56.2
عالي	110	% 13.6
المجموع	808	% 100

(3) لقد تم دمج عدد افراد الاسرة القليل بالأقل من ثلاثة أفرد عدا الأم والأب للأسرة الواحدة، وتم دمج عدد افراد الاسرة المتوسط بالعدد ما بين 4 – 6 أفراد عدا الأم والأب. وتم دمج عدد أفراد الاسرة الكبير بالفئات ما بين7 – 9 أفراد، و10 أفراد فأكثر....

(4) لقد تم دمج خيارات المستوى التعليمي القليل للفئات الاجتماعية ذات المستوى التعليمي ما بين ثانوية عامة أو أقل، ودبلوم متوسط. وتم دمج الفئات العلمية المتوسطة لذوي المستوى التعليمي من ذوي درجة البكالوريوس. وتم دمج خيارات المستويات العلمية العالية لكل من ذوي مستوى الماجستير، والدكتوراه وما بعدها.

خصائص العينة حسب الأوضاع الاجتماعية الخاصة بها:		
الاتجاه السياسي:	التكرار	النسب المئوية%
علماني	353	% 43.7
إسلامي	323	% 40
يساري	132	% 16.3
المجموع	808	% 100
طبيعة العمل:	التكرار	النسب المئوية%
موظف (حكومي/ خاص)	466	% 57.7
تاجر أو أعمال حرة	200	% 24.8
العامل في مختلف المجالات	142	% 17.6
المجموع	808	% 100
درجة وجود المشاكل الاجتماعية:	التكرار	النسب المئوية%
قليلة:	157	% 19.4
متوسطة:	231	% 28.6
كبيرة:	420	% 52
المجموع	808	% 100

تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (2) أن نسبة الجنس قد جاءت متساوية في عينة هذا البحث، حيث وصلت إلى نسبة (50%) للذكور ونسبة (50%) للإناث، وبناء على ذلك فيكاد يتساوى هذا التوزيع لعينة هذا البحث مع التوزيع الطبيعي للنوع الاجتماعي داخل المجتمع العربي الفلسطيني. أما فيما يتعلق بفئات العمر فقد وصلت أعلى النسب للفئة العمرية الشابة التي فاقت النصف والتي جاءت بقيمة (4. 56%) تلتها نسبة الفئة العمرية المتوسطة والتي وصلت إلى نسبة (8. 24%) في حين تراجعت نسبة الفئة العمرية الكبيرة لتصل إلى قيمة (8. 18%) لتشكل بذلك أقل هذه النسب في عينة هذا البحث الخاصة بمتغير العمر، حيث يكاد يتشابه هذا التوزيع للفئات العمرية داخل المجتمع الفلسطيني كونه مجتمع فتي وشاب أكثر. اما فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية فقد تبين أن أعلى النسب في هذا التوزيع قد جاءت بقيمة (5. 38%) لفئة العُزاب (غير المتزوجين) تلتها نسبة (28%) لفئة المتزوجين ووصلت فئة المطلقين إلى نسبة (9. 23%) وتراجعت فئة الأرامل لتصل إلى قيمة (7. 9%) لتُشكل بذلك اقل النسب في هذا التوزيع، وقد جاءت هذه النسب متقاربة نوعاً ما مع حالة هذه الفئات الاجتماعية في داخل المجتمع الفلسطيني التي تزيد فيه فئة غير المتزوجين مؤخراً عن غيرها من بقية الفئات الأخرى وأن جاءت متقاربة مع فئة المتزوجين، وظهر ارتفاع في نسبة المطلقين بشكل ملحوظ وهو موجود فعلياً داخل هذا المجتمع. أما فيما يتعلق بعدد أفراد الأسرة فقد ظهر أن نصف أفراد العينة في هذا البحث قد جاءت بالأعداد القليلة لأفراد الأسرة والتي وصلت إلى قيمة (2. 50%) تلتها وبشكل مساوي للنصف من اعداد أفراد الأسرة المتوسطة والتي جاءت بقيمة (2. 27%) ثم جاءت اقل هذه النسب للأسرة من ذوي الاعداد الكبيرة والتي وصلت إلى قيمة (5. 22%)، حيث يظهر من خلال هذا التراجع الواضح ما هو موجود فعلياً داخل المجتمع الفلسطيني والتي أخذت معظم الأسرة حديثة التكوين فيه بعملية تنظيم النسل والاكتفاء بإنجاب الاعداد القليلة من الأطفال مقارنة بالعقود الزمنية السابقة، ولذلك فقد ظهرت الأسر من ذوي الاعداد القليلة من الأفراد بناءً على ما تم ذكرة وما تبعة من حالة التغير لثقافة هذا المجتمع التي كانت سابقاً تتسم بضرورة التزايد في عمليات الانجاب وزيادة عدد أفراد الأسرة. اما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي فقد ظهر أن اكثر من نصف أفراد عينة هذا البحث من ذوي درجة التعليم المتوسط أي من حملة الشهادة الجامعية الأولى

(البكالوريوس)، حيث وصلت نسبتهم إلى قيمة (4. 57%) تلتها وبشكل اقل ومساوي لنصفها للفئة من ذوي التعليم العالي الذي يشمل على حملة شهادتي الماجستير والدكتوراه والتي جاءت بقيمة (5. 28%) في حين تراجعت الفئة من ذوي التعليم المنخفض لتصل إلى قيمة (1. 14%) لتشكل بذلك اقل هذه النسب، وهذا يعتبر متقارب لحالة المستوى التعليمي لفئات المجتمع الفلسطيني بشكل واضح. أما فيما يتعلق بمقدار الدخل الشهري للأسرة من جميع المصادر فقد جاء اكثر من نصف عدد أفراد العينة من ذوي الفئة المتوسطة في الدخل والتي وصلت إلى قيمة (2. 56%) تلتها وبشكل اقل فئة ذوي الدخل المنخفض لتصل إلى قيمة (2. 30%) في حين تراجعت أخر وأقل النسب في هذا التوزيع لفئة ذوي الدخل العالي والتي وصلت إلى قيمة (6.13%)، وهذ يأتي متطابق بشكل كبير مع حالة الدخل الشهري لمختلف فئات المجتمع الفلسطيني، كون غالبية فئات هذا المجتمع من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض. أما فيما يتعلق بمتغير الاتجاه السياسي في هذا المجتمع فقد تبين أن كل من الاتجاه العلماني والاتجاه الإسلامي ظهرا بشكل متقارب نسبياً، حيث وصلت نسبة الأول إلى قيمة (7. 43%) تلتها نسبة الثاني بقيمة (40%)، في حين تراجعت نسبة الاتجاه اليساري بشكل كبير لتصل إلى قيمة (3. 16%)، وهذا التوزيع يكاد يكون متشابهاً بشكل كبير مع فئات الاتجاه السياسي الموجودة داخل المجتمع الفلسطيني. أما فيما يتعلق بطبيعة العمل فقد ظهر ان اكثر من نصف أفراد العينة يعملون في وظائف حكومية أو خاصة حيث وصلت نسبتهم إلى قيمة (7. 57%) في حين وصلت نسبة العاملين في الأعمال التجارية والأعمال الحرة إلى قيمة (8. 24%) وتراجعت نسبة العاملين في بقية المجالات الأخرى والتي تشمل الايدي العاملة وغيرها لتصل إلى قيمة (6. 17%)، وهذا التوزيع قد جاء متوافقاً مع توزيع طبيعة العمل داخل المجتمع الفلسطيني. أما فيما يتعلق بدرجة وجود المشاكل الاجتماعية فقد ظهر أن أكثر من نصف أفراد العينة يرون انها موجود بشكل كبير، حيث وصلت نسبتهم إلى قيمة (52%) تلتها النسبة التي ترى أن وجود المشاكل الاجتماعية في هذا المجتمع موجودة بشكل متوسطة لتصل إلى قيمة (6. 28%) في حين تراجعت نسبة ممن يرون وجود انخفاض في وجود المشاكل الاجتماعية لتصل إلى قيمة (4. 19%)، حيث يظهر من خلال هذا التوزيع أنه يرى وجود درجة كبيرة من المشاكل الاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني وهو متطابق مع ما هو موجود بالفعل مؤخراً.

الجدول رقم (3) بيانات الدراسة حسب أسباب وأماكن وأوقات وفئات وتأثيرات وجود العنف داخل المجتمع الفلسطيني:

البيانات الخاصة بقيم أسباب وأماكن وأوقات وفئات وتأثيرات وجود العنف داخل المجتمع الفلسطيني:	قيمة الإجابة ([4])			
أسباب حدوث العنف:	النسبة المئوية%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الإجابة
أسباب اقتصادية: (ظروف البطالة، سوء الاحوال الاقتصادية، الغلاء المعيشي)	% 88.4	2.81	.559	مرتفعة جداً
أسباب اجتماعية: (الازدحام السكاني، زيادة المشكلات الاجتماعية كالإدمان والطلاق والسرقات وغيرها، زيادة الامراض الاجتماعية كالكذب والنفاق وغيرها)	% 78.1	2.76	.461	مرتفعة
أسباب نفسية: (الضغط النفسي، زيادة الامراض النفسية، ازدياد درجة الإحباط الموجودة في هذا المجتمع)	% 74.1	2.73	.469	مرتفعة
أسباب ثقافية: (الصراع الثقافي، ظهور الثقافة الفرعية، عدم القدرة على التأقلم	% 82.4	2.68	.717	مرتفعة

(5) لقد تم دمج الخيارات القريبة من بعضها حسب مقياس ليكرت فتم دمج خياري غير موافق بشدة وغير موافق تحت خيار غير موافق وتم دمج خياري موافق بشدة وموافق تخت خيار موافق وبقي الخيار المتوسط تحت أسم خيار موافق إلى حد ما.

البيانات الخاصة بقيم أسباب وأماكن وأوقات وفئات وتأثيرات وجود العنف داخل المجتمع الفلسطيني:	قيمة الإجابة ([4])			
مع الغزو الثقافي الحديث)				جداً
أسباب سياسية: (عدم تقارب وجهات النظر، الانقسام السياسي، جمود عملية السلام، انخفاض العمل الوطني خاصة بعد انتهاء الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام 2009 / 2010)	% 68.4	2.61	.626	متوسطة
الدرجة الكلية:	% 78. 3	2.72	.297	مرتفعة
الأماكن التي يحدث فيها العنف:	النسبة المئوية%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الإجابة
في الشارع	%89.6	2.89	.338	مرتفعة جداً
في الأماكن العامة مثل الحدائق والمتنزهات	%75.4	2.75	.438	مرتفعة
داخل الأسر أو بين الأسر	%69.6	2.68	.500	متوسطة
في المؤسسات التعليمية	%66.7	2.64	.523	متوسطة
في أماكن العمل	%65.5	2.58	.635	متوسطة
الدرجة الكلية:	%73. 4	2.71	.393	مرتفعة
الأوقات التي يحدث فيها العنف:	النسبة المئوية%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الإجابة
أوقات الفراغ	%86.1	2.86	.355	مرتفعة جداً
المناسبات العامة كالأعياد والاحتفالات الرسمية والشعبية وغيرها	%78.1	2.78	.421	مرتفعة
المناسبات الخاصة كالأعراس والحفلات العائلية وحفلات النجاح وغيرها	%73.3	2.71	.507	مرتفعة
أيام العطل والإجازات	%70.7	2.67	.552	مرتفعة
أثناء التعليم	%66.3	2.65	.499	متوسطة
أثناء العمل	%61.3	2.56	.601	متوسطة
الدرجة الكلية:	% 72. 6	2.70	.416	مرتفعة
الفئات الاجتماعية التي يحدث بينها العنف بشكل واضح داخل المجتمع الفلسطيني:	النسبة المئوية%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الإجابة
فئة الشباب الذكور	%79.6	2.77	.469	مرتفعة
فئة متوسطي العمر ما بين مرحلة الشباب والكهولة	%70.7	2.69	.505	مرتفعة
فئة الأطفال	%68.3	2.64	.556	متوسطة
فئة الشباب الاناث	%63.9	2.61	.551	متوسطة
الدرجة الكلية:	%70. 6	2.68	.480	مرتفعة
التأثيرات الناتجة عن إزياد أشكال العنف في المجتمع الفلسطيني:	النسبة المئوية%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الإجابة
زيادة المشكلات الاجتماعية وغيرها	%87.6	2.79	.586	مرتفعة جداً
قلة العلاقات الاجتماعية	%74.6	2.72	.516	مرتفعة
انخفاض درجة التضامن العضوي بين أفراد المجتمع الفلسطيني	%69.4	2.67	.526	متوسطة

البيانات الخاصة بقيم أسباب وأماكن وأوقات وفئات وتأثيرات وجود العنف داخل المجتمع الفلسطيني:	قيمة الإجابة ([4])			
ضعف الانتماء لهذا المجتمع من قبل أفراده	%62.9	2.62	.509	متوسطة
انخفاض مستويات التنمية والتطور لهذا المجتمع	%60.4	2.59	.519	متوسطة
الدرجة الكلية:	% 70. 9	2.68	.421	مرتفعة

تبين من البيانات الواردة في الجدول رقم (3) أنه يوجد العديد من الأسباب التي تقف وراء حدوث وازدياد أشكال العنف المتنوعة داخل المجتمع الفلسطيني، فقد ظهر أن من أهم هذه الأسباب هي الأسباب المتمثلة بالنواحي الاقتصادية والتي تشتمل على ظروف البطالة، وسوء الاحوال الاقتصادية، والغلاء المعيشي. والأسباب الاجتماعية والتي تشتمل على الازدحام السكاني، وزيادة المشكلات الاجتماعية كالإدمان والطلاق والسرقات وغيرها، وزيادة الامراض الاجتماعية كالكذب والنفاق وغيرها. والأسباب النفسية والتي تشتمل على عوامل الضغط النفسي، وزيادة الامراض النفسية، وازدياد درجة الإحباط الموجودة في هذا المجتمع. والأسباب الثقافية والتي تشتمل على الصراع الثقافي، وظهور الثقافة الفرعية الجديدة، وعدم القدرة على التأقلم مع الغزو الثقافي الحديث. والأسباب السياسية التي تشتمل على عدم تقارب وجهات النظر، والانقسام السياسي، وجمود عملية السلام، وانخفاض العمل الوطني خاصة بعد انتهاء الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام 2009 / 2010). أما فيما يتعلق بالأماكن التي يحدث فيها العنف فقد تبين أن العنف يحدث بشكل ترتيبي في كل من: الشارع، وفي الأماكن العامة، وفي داخل الأسر أو بين الأسر، وفي المؤسسات التعليمية، وفي أماكن العمل. أما فيما يتعلق بالأوقات التي يحدث فيها العنف أكثر من غيرها من الأوقات الأخرى فقد تبين انه يحدث في أوقات الفراغ، والمناسبات العامة كالأعياد والاحتفالات الرسمية والشعبية وغيرها، والمناسبات الخاصة كالأعراس والحفلات العائلية وحفلات النجاح وغيرها، وأيام العطل والإجازات، وأثناء التعليم، وأثناء العمل. أما فيما يتعلق بالفئات الاجتماعية التي يحدث بينها العنف بشكل واضح داخل المجتمع الفلسطيني فقد تبين انه يحدث بين كل من فئة الشباب الذكور، وفئة متوسطي العمر ما بين مرحلة الشباب والكهولة، وفئة الأطفال، وفئة الشباب الاناث. أما فيما يتعلق بالتأثيرات الناتجة عن إزياد أشكال العنف في المجتمع الفلسطيني فقد تبين انه يوجد العديد من التأثيرات الناتجة عن ازدياد أشكال العنف مثل: زيادة المشكلات الاجتماعية وغيرها، وقلة العلاقات الاجتماعية، وانخفاض درجة التضامن العضوي بين أفراد المجتمع الفلسطيني، وضعف الانتماء لهذا المجتمع من قبل أفراده، وانخفاض مستويات التنمية والتطور لهذا المجتمع.

الجدول رقم (4) البيانات الخاصة بقيم أشكال العنف داخل المجتمع الفلسطيني:

الفقرة	قيمة الإجابة			
أشكال العنف المختلفة داخل المجتمع الفلسطيني:	النسبة المئوية%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الإجابة
العنف اللفظي: المتمثل بالتعذيب والاعتداء الكلامي على الغير بشكل مباشر.	%88.5	2.87	.387	مرتفعة جداً
العنف الرمزي: المتمثل بالتعذيب غير المباشر إما بالكلام أو التلميح أو بالإشارة.	%80.7	2.79	.455	مرتفعة جداً
العنف النفسي: (المخفي/ غير الظاهر بشكل مباشر): المتمثل بالإضرار غير المرئي بالغير إما بشكل أُحادي أو متبادل بين طرفين.	%73.6	2.74	.441	مرتفعة
العنف الجسدي: المتمثل بالضرب بطرق مختلفة والإضرار الواقعي بالغير سواء كان فردي أو جماعي.	%67.5	2.65	.521	متوسطة

الفقرة	قيمة الإجابة			
العنف الجنسي: المتمثل بالاعتداءات الجنسية متعددة الأشكال سواء كانت بالإشارة أو التلميح أو التحرش أو الاعتداء الكامل على الغير.	%66.2	2.60	.597	متوسطة
الدرجة الكلية:	%75. 3	2.73	.399	مرتفعة

تبين من البيانات الواردة في الجدول رقم (4) أنه يوجد العديد من أشكال العنف المختلفة داخل المجتمع الفلسطيني وهي العنف اللفظي المتمثل بالتعذيب والاعتداء الكلامي على الغير بشكل مباشر، والعنف الرمزي المتمثل بالتعذيب غير المباشر إما بالكلام أو التلميح أو بالإشارة، والعنف النفسي المتمثل بالإضرار غير المرئي بالغير إما بشكل أُحادي أو متبادل بين طرفين، والعنف الجسدي المتمثل بالضرب بطرق مختلفة والإضرار الواقعي بالغير سواء كان ضرر فردي أو جماعي وسواء كان ضرر صغير أو كبير، والعنف الجنسي المتمثل بالاعتداءات الجنسية متعددة الأشكال سواء كانت بالإشارة أو التلميح أو التحرش أو الاعتداء الكامل على الغير.

19-نتائج البحث ومناقشتها:

الإجابة على تساؤلات البحث:

أ- الإجابة على السؤال الرئيسي وهو: ما هي الظروف الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الفلسطيني. وما مدى تأثيرها على ازدياد أشكال العنف داخل المجتمع؟

لقد ظهر من خلال الإعداد لهذا البحث أنه يوجد العديد من الأسباب والظروف المؤثرة على ازدياد العنف داخل المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى وجود نفس الأسباب التي تم تناولها في الدراسات السابقة عن المجتمع الفلسطيني وعن غيرة من مجتمعات العالم الأخرى، مثل الظروف الاقتصادية الصعبة، والظروف الاجتماعية، والظروف النفسية، والأوضاع الثقافية، والعوامل السياسية وغيرها، إلا أنه وبالإضافة إلى ذلك فلقد ظهر أنه يوجد تأثيراً كبيراً للعديد من العوامل الأخرى التي عملت على ازدياد أشكال العنف المختلفة داخل المجتمع الفلسطيني، حيث تمثلت ببعض الأماكن التي يحدث فيها العنف اكثر من غيرها والتي تشجع على حدوثة مثل الشارع، والأماكن العامة، وداخل الأسرة أو بين الأسر، وقد يرجع ذلك نتيجة لضيق مناطق هذا المجتمع بسبب الزيادة في عدد سكانه خاصةً من فئة الشباب وغير المتزوجين وذوي الدخل الشهري المتوسط والمنخفض وطبيعة عملهم الوظيفية غير المتقدمة من حيث المركز الوظيفي المتدني وعدم الزيادة في الدخل، بالإضافة إلى زيادة الوجود للمشكلات الاجتماعية داخل هذا المجتمع، والتي ظهر من خلال عينة هذا البحث أنها أي وجود المشكلات الاجتماعية المختلفة تُعتبر مرتفعة بدرجة كبيرة. كما ظهر أن هنالك تأثيراً لطبيعة الأوقات التي يحدث فيها العنف والمختلفة عن غيرها مثل أوقات الفراغ، والمناسبات العامة والخاصة، وأيام العطل والإجازات، حيث ظهر أن أشكال العنف تزداد بشكل واضح خلال هذه الأوقات وإذا تتبعنا طبيعة هذه الأوقات لوجدناها مثلما تبين في هذا البحث هي أوقات غير مستغلة وغير مفيدة بشكل إيجابي في أي عمل يُذكر، ولذلك فمن الأمر الطبيعي أن تُشجع هذه العوامل المختلفة على ازدياد بعضاً من أشكال العنف المتنوعة خاصة في ظل الظروف الراهنة المذكورة في داخل المجتمع الفلسطيني والذي تم وصفها سابقاً بالظروف الصعبة نوعاً ما والمتمثلة بظروف البطالة، وسوء الاحوال الاقتصادية، والغلاء المعيشي والازدحام السكاني، وزيادة المشكلات الاجتماعية كالإدمان والطلاق والسرقات وغيرها، وزيادة الامراض الاجتماعية كالكذب والنفاق وغيرها والضغط النفسي، وزيادة الامراض النفسية، وازدياد درجة الإحباط الموجودة في هذا المجتمع والصراع الثقافي، وظهور الثقافة الفرعية، وعدم القدرة على التأقلم مع الغزو الثقافي الحديث، بالإضافة إلى الأوضاع

السياسية الصعبة والتي لم تُظهر بوجود أي تقدم مستقبلي يعمل على التفاؤل من قبل فئات هذا المجتمع، حيث تمثل ذلك بعدم تقارب وجهات النظر خاصة من النواحي السياسية المتمثلة بفشل المصالحة السياسية في داخل المجتمع الفلسطيني والتي ترجع نتيجة للاختلافات بين الاحزاب السياسية الفلسطينية منذ العام 2007 وما زالت مستمرة حتى الوقت الحاضر والتي تمثلت بحالة الانقسام السياسي الفلسطيني مثلما أخذ يُطلق عليها دائماً، بالإضافة إلى جمود عملية السلام، وانخفاض العمل الوطني خاصة بعد انتهاء مظاهر العمل في الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام 2009 / 2010 بشكل واضح.

كما ظهر أن من اهم الأسباب الأخرى التي عملت على ازدياد أشكال العنف في داخل المجتمع الفلسطيني هي وجود بعض من الفئات الاجتماعية الموجودة التي يقع بينهما العنف أكثر من بقية الفئات الاجتماعية الأخرى المقيمة في داخل هذا المجتمع وهي المتمثلة بفئة الشباب الذكور وفئة متوسطي العمر ما بين مرحلة الشباب ومرحلة الكهولة وفئة الأطفال، حيث تبين أن هذه الفئات هي من الفئات الأكثر وجوداً داخل المجتمع الفلسطيني، وذلك على اعتبار أن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع فتي وشاب مثلما يتم وصفه دائماً خاصة نتيجة لارتباط العنف ببعض الأماكن التي تتردد عليها هذه الفئات بشكل أكبر من غيرها مثل الأماكن العامة المرتبطة بأوقات الفراغ أيضاً والتي تُمثل جزءً كبير من اوقات هذه الفئات خاصة الشباب الصغار والأطفال في ايام العطل والإجازات المدرسية والجامعية وغيرها وخاصة في ظل الوضع الاقتصادي المتردي وزيادة درجة الإحباط لدى هذه الفئات وسوء تكيفهم الثقافي مع الثقافة الأم الموجودة داخل هذا المجتمع نتيجة للتأثير عليهم من الغزو الثقافي الجديد المتمثل بالاعلام المتقدم حالياً وبوسائله المختلفة التي تمكنهم على الإطلاع بشكل أكبر من الفئات الاجتماعية في الماضي مثل وسائل الانترنت والتلفونات المحمولة والبرامج الحديثة والمتطورة الموجودة عليها، بالإضافة إلى انخفاض الوجود والمشاركة للعمل الوطني في الوقت الحاضر مقارنةً بالعقود الزمنية الماضية مثل عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي (القرن العشرين) والعقد الأول الماضي من الألفية الثانية الحاضرة ما بين الأعوام (2000 – 2010) والذي حول درجة الاهتمام الكبيرة لهذه الفئات من العمل ضمن تلك الحدود الخاصة بالمقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي إلى الانشغال في العنف الموجود داخل هذه الفئات بعضها ببعض.

ب- الإجابة على الأسئلة الفرعية وهي:

الإجابة على السؤال الأول وهو: ما أشكال العنف الموجودة داخل المجتمع الفلسطيني؟

لقد ظهر من خلال ما جاء في هذا البحث أن جميع أشكال العنف التي تم تناولها وقياس درجة وجودها وازديادها داخل المجتمع الفلسطيني قد جاءت بشكل مرتفع من حيث الوجود والإيقاع ومن حيث درجة الإضرار بالغير، حيث تبين أن أعلى هذه الأشكال قد تمثلت بالعنف اللفظي المتمثل بالتعذيب والاعتداء الكلامي على الغير بشكل مباشر، والعنف الرمزي المتمثل بالتعذيب غير المباشر إما بالكلام أو التلميح أو بالإشارة، والعنف النفسي (المخفي/ غير الظاهر بشكل مباشر) المتمثل بالإضرار غير المرئي بالغير إما بشكل أُحادي أو متبادل بين طرفين، وهذا ليس بالأمر الجديد في وجود وزيادة هذه الأشكال من العنف الموجودة في داخل المجتمعات، خاصة أنه تبين أن معظم هذه الأشكال من العنف تحدث بين بعض الفئات الاجتماعية مثل فئة الأطفال والشباب الصغار في العمر وفي بعض الأماكن العامة مثل الشارع والحدائق والمتنزهات وداخل الأسر بشكل أكبر من غيرها من الأماكن الأخرى، كما ظهر أن هذه الأشكال من العنف ايضاً تحدث في بعض الأوقات المتمثلة بأوقات الفراغ والإجازات والاوقات الخاصة ببعض المناسبات العامة والخاصة، لذلك فمثلما يظهر أن هذه الأشكال الثلاثة الرئيسة المذكورة من العنف وهي المتمثلة بالعنف الكلامي المباشر أو غير المباشر والعنف غير الظاهر بشكل مباشر سواء كان بشكله الفردي أو الجماعي تُعتبر من أشكال العنف السهلة في وجودها ودرجة القيام بها وحتى درجة تأثيرها تأتي بشكلها البسيط ولكنها بنفس الوقت

تُشكل دافعاً قوياً وأرضية خصبة تزداد بشكل متنامي كمقدمة لحدوث الأشكال الأخرى الكبيرة من العنف من حيث درجة وجودها وتأثيراتها مثلما تبين من خلال هذا البحث خاصة وأن المجتمع الفلسطيني يعاني حالياً من ارتفاع كبير في درجة وجود المشاكل الاجتماعية كالفقر والطلاق والسرقة والبطالة وغيرها، والتي تُعد بمثابة أرضية ملائمة أخرى لوجود واستمرارية هذا الوجود والازدياد لأشكال العنف المذكورة وغيرها. أما فيما يتعلق بأشكال العنف الأخرى الموجودة في داخل المجتمع الفلسطيني والتي جاءت درجة وجودها بشكل متوسط مقارنة بالأشكال الثلاثة الأولى المذكورة هنا، فقد تبين أنها تمثلت بكل من العنف الجسدي المتمثل بالضرب بطرق مختلفة والإضرار الواقعي بالغير سواء كان فردي أو جماعي، والعنف الجنسي المتمثل أيضاً بالاعتداءات المؤثرة بشكل كبير خاصة في ظل وجودها في مجتمع عربي محافظ وهي المتمثلة بالاعتداءات الجنسية متعددة الأشكال سواء كانت بالإشارة أو التلميح أو التحرش أو الاعتداء الجنسي الكامل على الغير.

لقد ظهر من خلال الاستعراض لأشكال العنف المختلفة والموجودة في داخل المجتمع الفلسطيني أنه يوجد هنالك توازن في وجود عدد من هذه الأشكال بدرجة واضحة ويوجد أيضاً توازن في وجود غيرها من الأشكال الأخرى، فلقد جاء ارتفاع في وجود وازدياد أشكال العنف الثلاثة الأولى المتمثلة بالعنف اللفظي والرمزي والنفسي وهي تُعد من أشكال العنف السهلة نوعاً ما من حيث القيام بها والتي يستطيع أي فرد القيام بها خاصة من قبل الفئات الصغيرة وفي الأماكن العامة المذكورة، إلا أنه وفي نفس الوقت ظهر هنالك أن درجة وقوع أشكال العنف الصعبة والقوية والمؤثرة بشكل أكبر قد جاءت بشكل أقل من وجود الأشكال السهلة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن ازدياد أشكال العنف داخل المجتمع الفلسطيني هي من أشكال العنف البسيطة وليس من أشكال العنف الكبيرة من حيث وجودها ودرجة تأثيرها، إلا أنه وفي نفس الوقت لا يمكن الاستهانة بوجود الدرجة المتوسطة من أشكال العنف في داخل المجتمع الفلسطيني خاصة في ظل الظروف الراهنة والصعبة التي يعاني منها هذا المجتمع والتي من الممكن أن تُشكل دافعاً آخر لزيادة هذه الأشكال من العنف كالعنف الجسدي والعنف الجنسي لتصبح درجة وجودها وتأثيرها عالية في المستقبل القريب.

- **الإجابة على السؤال الثاني وهو: ما التأثيرات الناتجة عن ازدياد وعن استمرارية أشكال العنف في داخل المجتمع الفلسطيني؟**

لقد ظهر من خلال ما جاء في هذا البحث أن التأثيرات الناتجة عن إزياد أشكال العنف المختلفة في داخل المجتمع الفلسطيني هي تأثيرات متنوعة ومرتفعة، حيث ظهر أن أعلى هذه التأثيرات والتي جاءت مرتفعة بشكل كبير هي زيادة المشكلات الاجتماعية وقلة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني، خاصة وأنه تبين من خلال وجهات نظر المبحوثين خلال فحص عينة هذه البحث أنه يوجد ارتفاع واضح وكبير في درجة وجود المشكلات الاجتماعية في داخل المجتمع الفلسطيني، وهنا يظهر ايضاً أن لوجود وازدياد أشكال العنف المختلفة في داخل المجتمع الفلسطيني من تأثيرات كبيرة وواضحة على ازدياد المشكلات الاجتماعية وقلة العلاقات الاجتماعية بين فئات المجتمع الفلسطيني المختلفة، فهذا يدل على أنه يوجد ارتباط قوي وكبير بين كل من وجود المشكلات الاجتماعية وبين ازدياد أشكال العنف في داخل المجتمع الفلسطيني، لا سيما وأن ازدياد أشكال العنف المختلفة أيضاً يؤدي إلى وجود المشكلات الاجتماعية، فلذلك اصبح كل منهما أي وجود المشكلات الاجتماعية ووجود وازدياد أشكال العنف وكأنهما مرادفان لمصطلح واحد خاصة في ظل الازدياد في كل منهما واعتبار أن كل واحد منهما سبب ومؤثر على وجود الآخر في نفس الوقت. وهذا يدل أيضاً على صعوبة الفصل بينهما ويُظهر بشكل لا يقبل التأويل الصورة الواضحة التي يعاني منها هذا المجتمع والمتمثلة بوجود العديد من المشكلات الاجتماعية فيه، بالإضافة إلى معاناته من أشكال عديدة من

العنف أيضاً بنفس الوقت، وهذه الصورة تُعد عاملاً لا يُبشر بالخير إذا لم يتم التدخل بالسرعة القصوى من أجل العمل على التحسين من أوضاع المجتمع الفلسطيني وإصلاح هذه الأوضاع المتفاقمة نحو الأسوأ مثلما هو ظاهر.

أما فيما يتعلق بالتأثيرات الأخرى الناتجة عن ازدياد أشكال العنف المختلفة في داخل المجتمع الفلسطيني فلقد جاءت درجة وجودها بشكل أقل من هذه التأثيرات المذكورة وهي المتمثلة بانخفاض درجة التضامن العضوي بين أفراد المجتمع الفلسطيني، وضعف الانتماء لهذا المجتمع من قبل أفراده، وانخفاض مستويات التنمية والتطور لهذا المجتمع، وهذا كله حتى ولو جاء بشكل متوسط أو قليل في درجة وجودة وتأثيره إلا أنه لا يدل على أي تقدم يُذكر في داخل المجتمع الفلسطيني من حيث العمل على انخفاض الوجود لأشكال العنف المتزادية ودرجة تأثيراتها السلبية على هذا المجتمع وعلى مختلف فئاته الاجتماعية واوضاعه المختلفة وظروفه المتنوعة خاصة، ومثلما تبين أنه يعاني منذ زمن بعيد من أزمات متعددة ومتلاحقة في درجة وجودها وتأثيراتها عليه، والتي يظهر حالياً كبر هذه المعاناة خاصة من الناحية الاقتصادية المتمثلة بالبطالة والغلاء المعيشي والفقر وغيرها من انسداد الافق السياسية المستقبلية التي كان من الممكن أن تحل ولو جزءً بسيطاً من معاناته وتقلل من وجود بعضاً من هذه المشاكل الاجتماعية الموجودة والتي أدت بدروها إلى ازدياد أشكال العنف المذكورة، بالإضافة إلى أن هذه الأشكال من العنف أخذت تولد عدد آخر من الزيادة في وجود مفردات هذه المشكلات الاجتماعية من جديد وكأن هذان الموضوعان وهما وجود وازدياد كل من المشكلات الاجتماعية والعنف باتا مترابطين بشكل كبير ويصعب حلهما وإبعاد أي منهما عن الآخر.

إن هذه التأثيرات المذكورة جميعها والمتمثلة بزيادة المشكلات الاجتماعية، وقلة العلاقات الاجتماعية، وانخفاض درجة التضامن العضوي بين أفراد المجتمع الفلسطيني، وضعف الانتماء لهذا المجتمع من قبل أفراده، وانخفاض مستويات التنمية والتطور لهذا المجتمع تُدل بشكل كبير على أن لازدياد أشكال العنف من تأثيرات مدمرة على كافة النواحي التي من الممكن أن تعمل على حالة من التقدم للمجتمع الفلسطيني حاضراً ومستقبلاً خاصة وأن هذه النواحي الخمسة المذكورة تُعتبر من العوامل الاساسية الدافعة نحو التعاون بين أفراد المجتمع والعمل معاً من أجل تطور هذا المجتمع، ناهيك عن أن بعضاً من هذه التأثيرات يقف عائقاً في طريق تنمية هذا المجتمع وتقدمة ومواكبته للحضارة الموجود في مختلف دول العالم في الوقت الحاضر، وتجعله أيضاً يقف عاجزاً عما يدور في داخله نتيجة لزيادة هذه الأشكال من العنف وارتفاع تأثيراتها المختلفة على كافة نواحي هذا المجتمع خاصة المتعلقة بالفئات الاجتماعية فيه وطبيعة وجودها وعلاقاتها وتعاونها مع بعضها البعض وعملها وتقدمها ودرجة انتمائها وتماسكها مع بعضها البعض ومعرفتها ووعيها بالمسائل المهمة الواجب عليها القيام بها وجعلها من أولى اهتماماتها.

- الإجابة على السؤال الثالث وهو: ما طبيعة العلاقة بين المتغيرات المتعلقة بظروف المجتمع الفلسطيني (كالجنس، والعمر، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، والمستوى التعليمي ومقدار الدخل الشهري، والاتجاه السياسي، وطبيعة العمل، ودرجة وجود المشاكل الاجتماعية) وبين ازدياد أشكال العنف المتعددة (كالعنف اللفظي، والعنف الجسدي، والعنف الرمزي، والعنف النفسي، والعنف الجنسي)؟

لقد تمثلت الإجابة على هذا السؤال بفحص الفرضيات الميدانية التسعة الموضوعة في هذا البحث وهي كالتالي:

- فحص فرضيات البحث ومناقشتها:

الجدول رقم (5) قيمة الدلالة الإحصائية ومعناها على متغيرات البحث والرؤية لدور وتأثير العوامل المختلفة المتمثلة بظروف المجتمع الفلسطيني الاجتماعية وانعكاسها على ازدياد أشكال العنف بحسب وجهة نظر أفراد المجتمع الفلسطيني:

نتيجة الاختبارات الإحصائية:						
العلاقة بين المتغيرات المتعلقة بالظروف الخاصة بالمجتمع الفلسطيني وبين ازدياد أشكال العنف:		التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف F	قيمة الدلالة Sig (5)
العلاقة بين الجنس ومدى تأثيره على إزياد أشكال العنف داخل المجتمع الفلسطيني بشتى أشكالها من وجهة نظر أفراد المجتمع.	ذكر	404	2.76	.356	5.860	.016
	أنثى	404	2.70	.436		
	المجموع	808	2.73	.399		
العلاقة بين العمر ومدى تأثيره على ازدياد أشكال العنف داخل المجتمع الفلسطيني بشتى أشكالها من وجهة نظر أفراد المجتمع.	الفئة الشابة:	456	2.53	.546	21.630	.000
	الفئة المتوسطة العمر:	200	2.59	.490		
	الفئة الأكبر (المتقدمة) في العمر:	152	2.85	.485		
	المجموع	808	2.60	.534		
العلاقة بين الحالة الاجتماعية ومدى تأثيرها على إزياد أشكال العنف داخل المجتمع الفلسطيني بشتى أشكالها من وجهة نظر أفراد المجتمع.	أعزب.	311	2.54	.755	22.900	.000
	متزوج.	226	2.62	.479		
	مطلق.	193	2.89	.319		
	أرمل.	78	2.97	.159		
	المجموع	808	2.69	.580		
العلاقة بين عدد أفراد الأسرة ومدى تأثيره على ازدياد أشكال العنف داخل المجتمع الفلسطيني بشتى أشكالها من وجهة نظر أفراد المجتمع.	قليل:	406	2.53	.649	29.202	.000
	متوسط:	220	2.60	.483		
	كبير:	182	2.91	.411		
	المجموع	808	2.64	.579		
العلاقة بين المستوى التعليمي ومدى تأثيره على إزياد أشكال العنف داخل المجتمع الفلسطيني بشتى أشكالها من وجهة نظر أفراد المجتمع.	قليل	114	2.21	.836	84.209	.000
	متوسط	464	2.50	.455		
	عالي	230	2.91	.380		
	المجموع	808	2.57	.558		
العلاقة بين مقدار الدخل الشهري للأسرة ومدى تأثيره على ازدياد أشكال العنف داخل المجتمع الفلسطيني بشتى أشكالها من وجهة نظر أفراد المجتمع.	منخفض.	244	2.94	.140	86.852	.000
	متوسط.	454	2.48	.495		
	عالي	110	2.37	.811		
	المجموع	808	2.61	.532		
العلاقة بين الاتجاه السياسي ومدى	علماني.	353	1.49	.501	.012	.988

(6) لقد تم اعتماد مستوى وجود العلاقة ذات الدلالة الاحصائية وإثبات الفرضية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) أو اقل لجميع الفرضيات///.

نتيجة الاختبارات الإحصائية:						
تأثيره على إزياد أشكال العنف داخل المجتمع الفلسطيني بشتى أشكالها من وجهة نظر أفراد المجتمع.	اسلامي.	323	1.49	.501		
	يساري.	132	1.50	.502		
	المجموع	808	1.49	.500		
العلاقة بين طبيعة العمل ومدى تأثيره على ازدياد أشكال العنف داخل المجتمع الفلسطيني بشتى أشكالها من وجهة نظر أفراد المجتمع.	موظف (حكومي/خاص).	466	2.56	.553	28.713	.000
	تاجر، أو أعمال حرة	200	2.64	.481		
	العمال في مختلف المجالات	142	2.93	.370		
	المجموع	808	2.65	.525		
العلاقة بين درجة وجود المشاكل الاجتماعية ومدى تأثيرها على إزياد أشكال العنف داخل المجتمع الفلسطيني بشتى أشكاله من وجهة نظر أفراد المجتمع.	قليلة:	157	2.41	.800	18.033	.000
	متوسطة:	231	2.48	.550		
	كبيرة:	420	2.68	.434		
	المجموع:	808	2.57	.567		

تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (5) والخاصة بفحص الفرضيات الميدانية ضمن موضوع هذا البحث كل مما يلي:

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في ازدياد أشكال العنف في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر أفراد المجتمع تعزى لمتغير الجنس والفرق لصالح الذكور، بمعنى أن الذكور يرون وجود ازدياد أشكال العنف داخل المجتمع الفلسطيني أكثر من النساء، وقد يرجع ذلك إلى احتكاك الذكور في المجتمع والفئات الأخرى أكثر من الاناث. وهذا يعني قبول الفرضية البديلة الأولى التي نصت على وجود وطبيعة هذه العلاقة.

2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في ازدياد أشكال العنف في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر أفراد المجتمع تعزى لمتغير العمر والفرق لصالح فئات العمر الأكبر، كما تبين أن طبيعة هذه العلاقة هي علاقة طردية مع العمر، بمعنى أنه كلما يزدادا العمر تزداد نسبة الرؤية بوجود ازدياد لأشكال العنف المختلفة في داخل المجتمع الفلسطيني، وقد يرجع ذلك إلى أن ازدياد العمر لدى الإنسان يعمل على اطلاعه بشكل أكبر من مراحل عمرة السابقة. وهذا يعني قبول الفرضية البديلة الثانية التي نصت على وجود وطبيعة هذه العلاقة.

3- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في ازدياد أشكال العنف في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر أفراد المجتمع تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية والفرق لصالح المطلقين والأرامل بشكل أكبر من المتزوجين والعزاب، وقد يرجع ذلك إلى أن وجود بعض من الأزمات التي تمر فيها فئات المطلقين والارامل بشكل أكبر من الفئات الأخرى تعمل على رؤيتهم بوجود ازدياد لأشكال هذا العنف أو قد يمرون ببعض من هذه الأشكال نتيجة للأزمة التي يمرون بها بسبب ارتفاع حالات الطلاق أو فقدان أي فرد من أفراد الأسرة سواء كان الزوج لزوجته أو العكس، لذلك يؤدي هذا إلى اختلاف وجهات نظرهم عن غيرهم. وهذا يعني قبول الفرضية البديلة الثالثة التي نصت على وجود وطبيعة هذه العلاقة.

4- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في ازدياد أشكال العنف في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر أفراد المجتمع تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة والفرق لصالح الأسر ذات الاعداد الأكبر، وقد ظهر ان طبيعة هذه العلاقة هي علاقة طردية بمعنى أنها تزداد الرؤية في وجود أشكال العنف كلما ازداد عدد أفراد

الأسرة، وقد يرجع ذلك إلى الصعوبة التي تعاني منها هذه الأسر كلما يزداد عدد أفرادها مقارنة بالأسر صغيرة العدد. وهذا يعني قبول الفرضية البديلة الرابعة التي نصت على وجود وطبيعة هذه العلاقة.

5- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في ازدياد أشكال العنف في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر أفراد المجتمع تعزى لمتغير المستوى التعليمي والفرق لصالح الفئات المتعلمة أكثر من غيرها، وقد ظهر ان طبيعة هذه العلاقة قد جاءت طردية بمعنى انها تزداد النظرة إلى وجود العنف كلما ازداد المستوى التعليمي لدى الفئات الاجتماعية، وقد يرجع ذلك إلى زيادة وسعة الاطلاع والرؤية لدى الانسان كلما ازداد مستواه التعليمي مقارنة بغيرة. وهذا يعني قبول الفرضية البديلة الخامسة التي نصت على وجود وطبيعة هذه العلاقة.

6- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في ازدياد أشكال العنف في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر أفراد المجتمع تعزى لمتغير مقدار الدخل الشهري للأسرة من جميع المصادر والفرق لصالح فئات الدخل المنخفض، وقد ظهر ان طبيعة هذه العلاقة هي علاقة عكسية بمعنى انه كلما ينخفض الدخل الشهري للأسرة تزداد الرؤية لوجود الأشكال المختلفة من العنف، ربما يرجع ذلك إلى طبيعة الشدة التي تواجهها الأسر من أصحاب الدخول القلية اكثر من غيرها ومرورها ببعض من الازمات والمشاكل التي تعمل في النهاية على ازدياد أشكال العنف لديها. وهذا يعني قبول الفرضية البديلة السادسة التي نصت على وجود وطبيعة هذه العلاقة.

7- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في ازدياد أشكال العنف في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر أفراد المجتمع تعزى لمتغير الاتجاه السياسي، وقد يرجع ذلك إلى أن الرؤية متقاربة من مختلف ذوي الاتجاهات السياسية نحو ازدياد العنف، بمعنى أنه لا يوجد تأثير للناحية السياسية على الرؤية بوجود أشكال العنف خاصة وان التأثير لهذه الرؤية عن وجود أشكال العنف قد جاء منخفضاً، وقد يرجع ذلك إلى عدم الاهتمام بالرؤية للعنف من دافع سياسي أو بسبب خيبة الامل من الظروف السياسية الحالية نتيجة لعوامل الانقسام السياسي وجمود عملية السلام وما تبعها من عدم وجود افق ايجابي يُرى لعملية السلام التي كان مقرراً لها غير ما هو موجود حالياً من مفاوضات الحل النهائي والوضع الدائم الأفضل لظروف المجتمع الفلسطيني وغيره. وهذا يعني رفض الفرضية البديلة السابعة التي نصت على وجود وطبيعة هذه العلاقة.

8- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في ازدياد أشكال العنف في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر أفراد المجتمع تعزى لمتغير طبيعة العمل والفرق قد جاء لصالح فئة العمال العاملين في مختلف المجالات، وقد يرجع ذلك إلى رؤية العمال بصعوبة الحياة وظروفها القاسية في العمل وما يتبعه من بعض الصعوبات بوجود أشكال العنف أكثر من بقية الفئات الاخرى، وذلك كون العنف يرتبط مثلما تبين سابقاً بالظروف الاقتصادية الصعبة أكثر من غيرها في الرؤية والوجود. وهذا يعني قبول الفرضية البديلة الثامنة التي نصت على وجود وطبيعة هذه العلاقة.

9- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في ازدياد أشكال العنف في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر أفراد المجتمع تعزى لمتغير وجود المشاكل الاجتماعية والفرق لصالح الوجود الأكبر للمشاكل الاجتماعية، كما ظهر ان طبيعة هذه العلاقة هي علاقة طردية بمعنى ان أشكال العنف تزداد مع زيادة المشاكل الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، وهذا يُعتبر امر طبيعي في كافة المجتمعات وهو ارتباط الوجود للعنف بوجود واستمرارية ظهور المشاكل الاجتماعية الأخرى مثل الفقر والطلاق والسرقة وغيرها من المشاكل

الاجتماعية الأخرى، والتي تعتبر جزءً من العنف أو دافعاً اساسياً له. وهذا يعني قبول الفرضية البديلة التاسعة التي نصت على وجود وطبيعة هذه العلاقة.

- **الإجابة على السؤال الرابع وهو:** ما مدى قوة الارتباط بين الأماكن والأوقات والفئات الاجتماعية والتأثيرات المختلفة وبين ازدياد الحدوث لأشكال العنف المتنوعة حسب رؤية أفراد المجتمع الفلسطيني؟

لقد تم الإجابة على هذا السؤال من خلال فحص قوة الارتباط الظاهرة مثلما هو موجود في بيانات الجدول رقم (6) بالشكل التالي:

الجدول رقم (6) قوة الارتباط بين بعض الحالات والظروف وبين ازدياد أشكال العنف المختلفة:

قوة الارتباط بين أسباب حدوث العنف والأماكن والأوقات التي يحدث فيها، بالإضافة إلى الفئات التي تقوم به أكثر من غيرها والتأثيرات الناتجة عنه وبين ازدياد أشكال العنف:		
الحالات والظروف:	ازدياد أشكال العنف المختلفة:	
	قيمة معامل الارتباط:	قيمة الدلالة الإحصائية:
أسباب حدوث العنف:	.762 **	.000
الأماكن التي يحدث فيها العنف	.917 **	.000
الأوقات التي يحدث فيها العنف	.928 **	.000
الفئات التي يحدث بينهما العنف	.924 **	.000
التأثيرات الناتجة عن ازدياد العنف في داخل المجتمع الفلسطيني وزيادة استمراريته	.881 **	.000

تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (6) أن قوة الارتباط قد ظهرت بشكل قوي جداً بين مختلف العوامل والظروف والحالات المدروسة في هذا البحث وبين زيادة أشكال العنف داخل المجتمع الفلسطيني مثلما عبرت عنه عينة البحث المأخوذة هنا، فقد ظهر أنه يوجد علاقة ارتباط قوية جداً وبشكل ترتيبي وبشكل طردي ايضاً بين كل من الأوقات التي يحدث فيها العنف المتمثلة بكل من أوقات الفراغ، والمناسبات العامة كالأعياد والاحتفالات الرسمية والشعبية وغيرها، والمناسبات الخاصة كالأعراس والحفلات العائلية وحفلات النجاح وغيرها، وأيام العطل والإجازات، وأثناء التعليم، وأثناء العمل وبين ازدياد أشكال العنف بشكل كبير. كما ظهر أن قوة الارتباط قد جاءت قوية جداً بين الفئات الاجتماعية التي يحدث بينهما العنف بشكل واضح داخل المجتمع الفلسطيني المتمثلة بكل من فئة الشباب الذكور، وفئة متوسطي العمر ما بين مرحلة الشباب والكهولة، وفئة الأطفال، وفئة الشباب الاناث وبين زيادة أشكال العنف. كما ظهر أن قوة الارتباط قد جاءت قوية جداً بين الأماكن التي يحدث فيها العنف المتمثلة بكل من الشارع، والأماكن العامة، وداخل الأسر أو بين الأسر، وفي المؤسسات التعليمية، وفي أماكن العمل وبين ازدياد أشكال العنف. كما ظهر أن قوة الارتباط قد جاءت قوية جداً بين التأثيرات الناتجة عن ازدياد أشكال العنف في المجتمع الفلسطيني والمتمثلة بكل من زيادة المشكلات الاجتماعية وغيرها، وقلة العلاقات الاجتماعية، وانخفاض درجة التضامن العضوي بين أفراد المجتمع الفلسطيني، وضعف الانتماء لهذا المجتمع من قبل أفراده، وانخفاض مستويات التنمية والتطور لهذا المجتمع وبين زيادة الاستمرارية لهذا العنف. كما ظهر أن قوة الارتباط قد جاءت قوية جداً بين الأسباب الرئيسة والمباشرة المؤدية إلى زيادة أشكال العنف والمتمثلة بكل من: الأسباب الاقتصادية التي تشتمل على ظروف البطالة، وسوء الاحوال الاقتصادية، والغلاء المعيشي. والأسباب الاجتماعية المتمثلة بالازدحام السكاني، وزيادة المشكلات الاجتماعية كالإدمان والطلاق والسرقات وغيرها، وزيادة الامراض الاجتماعية كالكذب

والنفاق وغيرها. وبين الأسباب النفسية المتمثلة بالضغط النفسي، وزيادة الامراض النفسية، وزياد درجة الإحباط الموجودة في هذا المجتمع. وبين الأسباب الثقافية المتمثلة بالصراع الثقافي، وظهور الثقافة الفرعية، وعدم القدرة على التأقلم مع الغزو الثقافي. وبين الأسباب السياسية المتمثلة بعدم تقارب وجهات النظر، والانقسام السياسي، وجمود عملية السلام، وانخفاض العمل الوطني خاصة بعد انتهاء الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام 2009 / 2010) وبين ازدياد أشكال العنف الموجودة في داخل المجتمع الفلسطيني.

لقد ظهر من خلال ما تم استعراضه من أشكال قوة الارتباط هنا ان اقوى هذه العلاقات هي بين الأوقات التي تعمل على وجود وزيادة أشكال العنف تليها بعض الفئات التي يحدث بينهما العنف أكثر من غيرهما والتي تمثلت بالفئات الشابة والصغيرة ثم جاء السبب الثالث لوجود العنف كمؤثر قوي وهو الأماكن التي تعمل على التشجيع لوجود هذا العنف ثم جاءت الأسباب الأخرى وبشكل اقل وهي المؤثرة على استمرارية الوجود لزيادة أشكال العنف وهي بعض التأثيرات الموجودة والناتجة عن ظروف المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى الأسباب الرئيسة للعنف.

نستنتج مما سبق أن هنالك أسباب رئيسة وأسباب ثانوية للعنف ويوجد درجة من الاختلاط بينهما فالبعض قد يذكر ان أسباب العنف هي الأسباب الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها ولكن مثلما تبين من خلال هذا البحث أنه يوجد العديد من الأسباب الأخرى والتي لم يتم تناولها كأسباب رئيسة مؤدية إلى زيادة أشكال العنف وربما تكون درجة تأثيرها أكثر بكثير من الأسباب الرئيسة المباشرة المذكورة نفسها وهي بعض الأوقات التي يحدث فيها العنف والتي تشجع عليه أكثر من بقية الأوقات الأخرى وبعض الفئات الاجتماعية التي يحدث بينهما العنف اكثر من غيرهم، بالإضافة إلى بعض الأماكن التي يحدث فيها العنف بشكل واضح واكثر من الأماكن الأخرى كونها مشجعة على وجود وزيادة بعض الأشكال من هذا العنف الموجود بشكل متزايد داخل المجتمع الفلسطيني.

20-النتائج العامة للبحث:

لقد ظهر من خلال القيام بإعداد وتحليل البيانات الميدانية الخاصة بموضوع ازدياد أشكال العنف في داخل المجتمع الفلسطيني مجموعة من النتائج المتأثرة في وجودها من بعض العوامل الأخرى، كما تبين أنه يوجد بعض من الحالات والظروف التي يظهر فيها العنف مؤثراً على بعض الأوضاع الخاصة بالمجتمع الفلسطيني، ويمكن إجمال جميع هذه النتائج الناتجة عن هذا البحث والتي تم التوصل اليها بكل مما يلي:

1- إن للأسباب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني من تأثيراً كبيراً على حدوث أشكال العنف أكثر من بقية الأسباب الأخرى.
2- كما ظهر أن لطبيعة الأوقات الخاصة بهذا المجتمع من تأثيراً كبيراً أيضاً على حدوث حالات العنف أكثر من بقية الأوقات الأخرى.
3- كما أن العنف يحدث في بعض الأماكن أكثر من الأماكن الأخرى في داخل المجتمع الفلسطيني.
4- كما أن العنف له تأثيرات سلبية أخرى على بقية نواحي المجتمع الفلسطيني المتنوعة.
5- كما أن لمتغيرات الخلفية الاجتماعية الخاصة بأفراد وفئات هذا المجتمع من تأثير كبير على حدوث أشكال العنف حسب كل منهما.
6- كما ظهر أن أشكال العنف الموجود في داخل المجتمع الفلسطيني توجد بشكل غير متوازن فمنها ما يظهر بشكل أكبر من غيرة مثل العنف اللفظي والعنف الرمزي والعنف النفسي مقارنة بانخفاض الظهور لبقية أشكال العنف الأخرى كالعنف الجسدي والعنف الجنسي والتي جاء ظهورها هنا بشكل متوسط وقليل.

7- كما ظهر وجود ارتباط واضح وكبير بين زيادة المشكلات الاجتماعية وبين ازدياد أشكال العنف المختلفة في داخل المجتمع الفلسطيني، ناهيك عن وجود العلاقة المتبادلة في درجة التأثير لكل منهما على الآخر، بمعنى أن وجود بعض من أشكال العنف في داخل المجتمع الفلسطيني تعمل من جانب آخر على ازدياد الوجود لبعض من المشاكل الاجتماعية الأخرى.

8- كما ظهر أن ازدياد أشكال العنف تحدث بشكل أكبر بين الذكور خاصة من الفئة الشابة والصغيرة وبين ذوي الاوضاع الصعبة والمعانين من بعض المشاكل الاجتماعية كالطلاق والأسر ذات الأعداد الكبيرة والمنخفضة الدخل والعاملين بأعمال غير ثابتة مثل فئات العمال.

9- كما ظهر وجود زيادة في ظهور وضخامة المشاكل الاجتماعية في داخل المجتمع الفلسطيني، وهذا بدورة ما يؤدي إلى الازدياد الكبير لوجود أشكال العنف المختلفة بل والتعدد في وجودها في آن واحد أو العمل على استحداث أنواع جديدة أخرى من أشكال العنف نتيجة لتلك الأوضاع الصعبة في داخل المجتمع الفلسطيني.

10- بالإضافة إلى ما تم ذكرة من نتائج عامة ومهمة ظهرت من خلال هذا البحث، فلا بد من إضافة بعض من الملاحظات والتي من الممكن أن تُشكل آخر نتيجة من نتائج هذا البحث وهي أن المجتمع الفلسطيني ما زال يعاني من ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية صعبة، ومثلما تبين فإنه لم يوجد أي حل يلوح في الافق من أجل التخفيف من حدة هذه الصعوبات التي تقف عقبة في طريق تقدم هذا المجتمع، لذلك فيمكن اعتبار أن هذه النتيجة ترتبط بعدم الوجود لأية نية من أجل التخفيف من حدة الازدياد لأشكال العنف المختلفة والزيادة في وجود عدد من المشكلات الاجتماعية المرتبطة بهذا العنف بشكل مباشر وكبير.

21 - النتائج التفصيلية للبحث ومناقشتها:

1- لقد ظهر من خلال النتائج العامة المذكورة لهذا البحث أن للأسباب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني من تأثيراً كبيراً على حدوث أشكال العنف أكثر من بقية الأسباب الأخرى، حيث يتمثل ذلك بإن التأثير للأسباب الاقتصادية يرجع إلى المشاكل والصعوبات التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني والتي تمثلت بكل من ظروف البطالة، وسوء الاحوال الاقتصادية، والغلاء المعيشي. أما فيما يتعلق بدرجة التأثير الكبيرة أيضاً للعوامل الثقافية في درجة تأثيرها على ازدياد أشكال العنف داخل هذا المجتمع فقد تمثلت بالصراع الثقافي، وظهور الثقافة الفرعية، وعدم القدرة على التأقلم مع الغزو الثقافي الحديث. أما درجة تأثير الأسباب الاجتماعية التي تلتها من حيث درجة التأثير على ازدياد الوجود لأشكال العنف في داخل المجتمع الفلسطيني فقد تمثلت بالازدحام السكاني، وزيادة المشكلات الاجتماعية كالإدمان والطلاق والسرقات وغيرها، وزيادة الامراض الاجتماعية كالكذب والنفاق وغيرها. أما درجة التأثير لبقية العوامل الأخرى فقد جاءت أقل تأثيراً على درجة ازدياد أشكال العنف في داخل المجتمع الفلسطيني والتي تمثلت بكل من الأسباب النفسية المتمثلة بالضغط النفسي، وزيادة الامراض النفسية، وازدياد درجة الإحباط الموجودة في داخل هذا المجتمع والأسباب السياسية المتمثلة بعدم تقارب وجهات النظر، والانقسام السياسي، وجمود عملية السلام، وانخفاض العمل الوطني خاصة بعد انتهاء الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام 2009 / 2010م، وهذا جاء متوافقاً مع دراسة محمد ناصر.

ويرى الباحث هنا أن التأثير لهذه العوامل المذكورة لا يعتبر ثابتاً في مختلف الأوقات والأماكن الموجود فيها الازدياد لأشكال هذا العنف وإنما قد تتغير في درجة تأثيرها بحسب طبيعة كل مرحلة وما يتبعها ضمن متغيرات

الخلفية الاجتماعية أو نتيجة لعوامل أخرى تأتي متدخلة ما بين متغيرات الخلفية الاجتماعية وازدياد أشكال العنف داخل المجتمع الفلسطيني.

2- كما ظهر أن لطبيعة الأوقات الخاصة بهذا المجتمع من تأثيراً كبيراً أيضاً على حدوث حالات العنف أكثر من بقية الأوقات الأخرى والتي ظهرت بشكل كبير متأثرة من أوقات الفراغ كأيام العطل والإجازات المدرسية والجامعية خاصة ومثلما ظهر فإن معظم أشكال هذا العنف تظهر من قبل الفئات الشابة من طلبة المدارس والجامعات في داخل هذا المجتمع. كما ظهر أيضاً أن أوقات المناسبات العامة كالأعياد والاحتفالات الرسمية والشعبية وغيرها وأوقات المناسبات الخاصة كالأعراس والحفلات العائلية وحفلات النجاح وغيرها تحدث فيها الأشكال المختلفة من العنف أكثر من بقية الأوقات الأخرى المتمثلة بأوقات التعليم والعمل للجميع من فئات هذا المجتمع، وهذا إن دل على شي فإنما يدل على أن طبيعة الأوقات غير المفيدة والتي لا يتم استغلالها في اي عمل مفيد يتم تحويلها إلى نقمة على فئات هذا المجتمع والتي ظهر أنها تصبح من العوامل الاساسية والمشجعة على ازدياد الأشكال المختلفة من العنف بين بعض من فئات المجتمع الفلسطيني التي اصبحت تعاني منها، وهذا جاء متوافقاً مع دراسة نهيل العواودة.

ويرى الباحث هنا أن طبيعة الأوقات التي يحدث فيها العنف هي من الأوقات الغير موجهة من قبل أصحابها، بمعنى أنه لم يتم تنظيم هذه الاوقات لتعود بالفائدة على صاحبها ومن ثم على المجتمع ككل، ويرجع ذلك بمجملة نتيجة لعدم التقدم الموجود في هذا المجتمع وعدم قدرة أفراده على القيام بأي عمل يعود على الاستثمار والتقدم مثلما هو حاصل في مجتمعات العالم الاول التي تنخفض فيها نسبة وأشكال العنف مقارنة بالمجتمعات الغير متقدمة والتي تزداد فيها أشكال العنف والحروب وما يتبعها من ويلات ومشاكل اجتماعية وغيرها.

3- كما ظهر أن العنف يحدث في بعض الأماكن أكثر من الأماكن الأخرى في داخل المجتمع الفلسطيني، وقد تبين أن هذه الأماكن هي لا تعود لأي أحد كمالك لها والمتمثلة بالشارع والأماكن العامة مثل الحدائق والمتنزهات والتي تعود لاحقاً بزيادة الوجود لهذه الأشكال من العنف بين الأسر أو حتى في داخل الأسرة نفسها كنتائج متلاحقة عنها، وهذا يظهر طبيعة ضعف أجهزة الضبط الرسمية المتمثلة بعدم قدرتها على فرض السيطرة الكاملة على هذه الاماكن، وإلا لما كان يجرؤ أحد على القيام بأي شكل من أشكال العنف المذكورة في داخل هذا المجتمع خاصة في هذه الاماكن العامة مقارنة بغيرها من اماكن التعليم والعمل، وقد يرجع ذلك بسبب عدم قدرة أجهزة الأمن الفلسطينية من الوصول إلى كافة مناطق المجتمع الفلسطيني، وذلك تبعاً لتحديد درجة مسؤولياتها ضمن اتفاقية السلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي والتي تتمثل بالسيادة الكاملة على سيطرة أجهزة الأمن الفلسطينية على بعض المناطق دون غيرها، وهذا جاء متوافقاً مع دراسة محمد حسين.

ويرى الباحث هنا أن الازدياد لهذه الأشكال من العنف لا يعود فقط لتقصير أجهزة الأمن الفلسطينية من الوصول إلى بعض من هذه المناطق وإنما قد يرجع أيضاً إلى قلة الأهمية لأجهزة الضبط غير الرسمية المتمثلة بالضمير الفردي والجمعي الفلسطيني خاصة وأنه مثلما ظهر وجود درجة من الانخفاض للتضامن العضوي بين أفراد المجتمع الفلسطيني، وضعف الانتماء لهذا المجتمع من قبل أفراده حتى وأن ظهرت هذه الحالات بشكل متوسط من حيث الوجود، إلا أن هذه الدرجة المتوسطة لا بد إلا أن يكون لها تأثير واضح على وجود مثل هذه الحالات ويتم تنميتها تدريجيا في ظل مجتمع يعاني من انعدام مستويات التنمية فيه.

4- كما ظهر أن العنف له تأثيرات سلبية أخرى على بقية نواحي المجتمع الفلسطيني المتنوعة والمتمثلة تلك التأثيرات السلبية بشكل كبير بوجود الزيادة الكبيرة للمشكلات الاجتماعية والتي عملت بدورها على قلة الوجود والتوسع في درجة العلاقات الاجتماعية بين فئات هذا المجتمع والتي اختتمت بانخفاض درجة التضامن العضوي وضعف

الانتماء وانخفاض مستويات التنمية داخل المجتمع الفلسطيني، وأدت في النهاية إلى زيادة الوجود لأشكال العنف المختلفة نتيجة لهذه الحالات التي لا تُعبر في مضمونها إلا عن حالة من الجهل الكبيرة التي أخذت تعاني منها فئات هذا المجتمع خاصة الفئات التي تحدث بينهما هذه الأشكال المتعددة من العنف وهي مثلما تبين تمثلت بالفئات الصغير الغير متقدمة من الناحية المادية والاجتماعية وغيرها من النواحي الأخرى المؤثرة عليها، وهذا جاء متوافقاً مع دراسة نادر سعيد وآخرون....

ويرى الباحث هنا أن طبيعة الوجود للسلبيات المختلفة الناتجة عن العنف تعمل بدورها على الزيادة في درجة الاستمرارية في الوجود لهذا العنف خاصة في ظل وجودها في مجتمع يعاني تلقائياً من الزيادة في درجة الوجود للكثير من المشكلات الاجتماعية والتي تمثلت مثلما ظهر في هذا البحث وغيره من الابحاث الأخرى بازدياد نسبة البطالة، وارتفاع نسبة الطلاق، وارتفاع حالات وأشكال الفقر، وعدم التقدم في النواحي السياسية والانتاجية، والاعتماد على المعونات الخارجية، وهجرة الكفاءات العلمية للخارج وغيرها من السلبيات الأخرى التي عاني وما زال يعاني منها المجتمع الفلسطيني على مدى عدة عقود زمنية مضت وما زال تأثيرها قائماً.

5- كما ظهر أن لمتغيرات الخلفية الاجتماعية المتعلقة بأفراد وفئات هذا المجتمع من تأثير كبير على حدوث أشكال العنف حسب كل منها، فلقد ظهر وجود تأثير كبير وواضح لهذه المتغيرات المتمثلة بالنوع الاجتماعي وخاصة للذكور والعمر وخاصة لفئة الشباب والحالة الاجتماعية وتحديداً لغير المتزوجين وعدد أفراد الأسرة وخاصة العدد الكبير والمستوى التعليمي الاقل من برامج الدراسات العليا على اعتبار الارتفاع في المستوى التعليمي في داخل هذا المجتمع ومقدار الدخل الشهري وخاصةً المنخفض وطبيعة العمل وخاصة الأعمال غير الثابتة المتمثلة بفئة العمال ودرجة وجود وطبيعة المشاكل الاجتماعية وتحديداً الكبيرة منها تعمل في وجودها وزيادتها على ظهور أشكال العنف، حيث ظهر وجود علاقة قوية وذات دلالة إحصائية بين كافة هذه المتغيرات المذكورة الخاصة بالبيئة الاجتماعية التي تعيش فيها فئات المجتمع الفلسطيني وبين ازداد أشكال العنف الموجودة في داخل هذا المجتمع، لا سيما وأن هذا المجتمع يعاني من صعوبات أخرى كظروف الاحتلال والحصار وعدم القدرة على الاستقلال الاقتصادي والعملي وغيره، وهذا جاء متوافقاً مع دراسة محمد الحاج يحيى.

ويرى الباحث هنا أن هذه العلاقات بين مختلف متغيرات البيئة الاجتماعية في درجة تأثيرها على ازدياد الوجود لأشكال العنف المختلفة مرشحة للزيادة، وذلك لأن طبيعة هذه العلاقات قد جاءت بشكل طردي مع الظروف الملائمة لوجود وزيادة أشكال العنف في داخل المجتمع الفلسطيني مثلما تبين من خلال تحليل متغيرات هذا البحث المدروسة هنا، فمثلاً تبين وجود الزيادة في حدوث العنف كلما انخفض الدخل الشهري بالإضافة إلى ظهور الزيادة في العنف كلما ازداد الوجود للمشاكل الاجتماعية. كما تبين ظهور الزيادة في أشكال هذا العنف كلما قل العمر وكلما ازداد عدد أفراد الأسرة وكلما مر الانسان في حالات صعبة كالطلاق وغيرها وكلما عاني الانسان من ظروف صعبة في طبيعة عملة أيضاً، وهذا يدل على عدم وجود نظرة متفائلة للحد من مظاهر الزيادة لهذا العنف تبعا لظروف المجتمع الفلسطيني الحالية. ن طبيعة العلاقة مثلما جاءت في معظم المتغيرات المقاسة قد جاءت بشكل طردي بمعنى أنه يوجد علاقة

6- كما ظهر أن أشكال العنف الموجودة في داخل المجتمع الفلسطيني توجد بشكل غير متوازن فمنها ما يظهر بشكل أكبر من غيرة مثل العنف اللفظي المتمثل بالتعذيب والاعتداء الكلامي على الغير بشكل مباشر والعنف الرمزي المتمثل بالتعذيب غير المباشر إما بالكلام أو التلميح أو بالإشارة والعنف النفسي (المخفي/ غير الظاهر بشكل مباشر) والمتمثل بالإضرار غير المرئي بالغير إما بشكل أُحادي أو متبادل بين طرفين مقارنة بانخفاض الظهور لبقية أشكال العنف الأخرى كالعنف الجسدي المتمثل بالضرب بطرق مختلفة والإضرار الواقعي بالغير سواء كان فردي

أو جماعي، والعنف الجنسي المتمثل بالاعتداءات الجنسية متعددة الأشكال سواء كانت بالإشارة أو التلميح أو التحرش أو الاعتداء الكامل على الغير، وذلك على اعتبار أن الأشكال الأولى من العنف المتمثلة بالعنف اللفظي والعنف الرمزي والعنف النفسي اسهل في درجة حدوثها من أشكال العنف الأخرى كالعنف الجسدي والعنف الجنسي، فمن الطبيعي أن يميل الانسان إلى السهولة في عمل اي أمر سواء كان ايجابي أو سلبي، ولذلك فقد ظهرت هذه الصورة المتطابقة مع هذه الرؤية ضمن مواضيع ازدياد درجة أشكال العنف المختلفة الموجودة في داخل المجتمع الفلسطيني، وهذا جاء متوافقاً مع دراسة منال القيسي.

ويرى الباحث هنا أن أشكال العنف المختلفة مهما كانت درجة تأثيرها إلا أنه لا يمكن التعبير عنها بأي شكل من الأمر الايجابي حتى ولو كانت قليلة فهي في مضمونها تبقى سلبية ولكن هذه الاشارة التي تمت في تحليل نتيجة هذا البحث إنما تدل على الصورة الحقيقية التي توجد فيها أشكال العنف المختلفة في داخل المجتمع الفلسطيني من حيث درجة تأثيرها، كما تدل بالتالي على درجة الوجود لنوعاً بسيط من السيطرة الثقافية الأصلية التي تعمل على الحد ولو بشكل قليل عن القيام بأشكال العنف الجسدي والنفسي، ومع ذلك فهذا لا يعني انعدام الوجود لهذين الشكلين من العنف وإنما يقلل من وجودهما مقارنة مع الأشكال الثلاثة الأولى المذكورة من أشكال العنف.

7- كما ظهر وجود ارتباط واضح وكبير بين زيادة المشكلات الاجتماعية وبين ازدياد أشكال العنف المختلفة في داخل المجتمع الفلسطيني، ناهيك عن وجود العلاقة المتبادلة في درجة التأثير لكل منهما على الآخر بمعنى أن وجود بعض من أشكال العنف في داخل المجتمع الفلسطيني يعمل من جانب آخر على ازدياد الوجود لبعض من المشاكل الاجتماعية. كما ظهر وجود زيادة في ظهور وضخامة المشاكل الاجتماعية في داخل المجتمع الفلسطيني، وهذا بدور ما يؤدي إلى الازدياد الكبير لوجود أشكال العنف المختلفة بل والتعدد في وجودها في آن واحد أو العمل على استحداث أنواع جديدة أخرى من أشكال العنف نتيجة لتلك الأوضاع الصعبة في داخل المجتمع الفلسطيني، وهذا جاء متوافقاً مع دراسة علي وطفة.

ويرى الباحث هنا أن أشكال العنف الموجودة حالياً في داخل المجتمع الفلسطيني آخذة في التصاعد بشكل مترابط مع عاملي الزمان والمكان، وهذا يعمل بدورة على التوسع في رقعة الوجود للعنف داخل هذا المجتمع ويعمل بالتالي على الزيادة الطبيعة لانخفاض التضامن والتعاون بين أفراد هذا المجتمع، بالإضافة إلى استمرارية درجة تأخر هذا المجتمع بسبب عدم انشغاله في القضايا المهمة التي تعمل على التقدم والانجرار بدل من ذلك وراء مشاكل عائلية اجتماعية فردية لا فائدة تُذكر منها إلا الويلات والخراب والمزيد من التأخر المتنامي.

8- كما ظهر أن ازدياد أشكال العنف تحدث بشكل أكبر بين الذكور خاصة من الفئة الشابة والصغيرة وبين الفئات من ذوي الظروف الصعبة والمعانين من بعض المشاكل الاجتماعية كالطلاق والأسر ذات الأعداد الكبيرة والمنخفضة الدخل والعاملين بأعمال غير ثابتة مثل فئات العمال، وهذا يدل على أن الانتشار الواسع للعنف يكاد يأتي بشكل مترابط مع ظروف المجتمع الفلسطيني بشكل لا يمكن فصله عنها، وذلك على اعتبار أن الحالات والظروف الصعبة لا تجري معها الا حالات وظروف صعبة أخرى مساوية لها في الوجود والتأثير أو ربما تفوق في درجة وجودها وتأثيرها ما جاءت به الظروف والحالات الأولى لأن النتيجة أحياناً تأتي بشكل اقوى من المسبب لها خاصة إذا كانت متعلقة بالإنسان ذات الطبيعة الغامضة من المشاعر والميول والأحاسيس والرغبات والإمكانيات والقدرات والنوايا المختلفة عن الغير وخاصة إذا وجد في ظل ظروف صعبة، وهذا جاء متوافقاً مع دراسة تشابل ودانكان وفيتوريو دي مارتينو.

ويرى الباحث هنا أن هذا الأمر وهو حدوث ووجود الزياد في أشكال العنف المختلفة في داخل المجتمع الفلسطيني من الطبيعي أن يرتبط بالنواحي والأمور السلبية لأنه من غير الممكن أن يأتي شيء سلبي مرتبط بناحية أو

بظرف إيجابي، فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على كبر الحالة السلبية وزيادة السلبيات والزيادة في شدة الظروف الصعبة أيضاً التي يظهر أن المجتمع الفلسطيني عانى منها وما زال آخذاً في المعاناة منها بشكل متلاحق ومتتالي زمنياً ومكانياً وفئاتياً أيضاً.

9- كما ظهر وجود علاقة ارتباط قوية بين بعض الحالات والظروف الموجودة في داخل المجتمع الفلسطيني وبين ازدياد الوجود لأشكال العنف المختلفة، حيث تمثل ذلك بوجود علاقة ارتباط قوية بين كل من الأوقات التي يحدث فيها العنف والفئات التي يحدث بينهما العنف والأماكن التي يحدث فيها العنف ايضاً، بالإضافة إلى التأثيرات الناتجة عن ازدياد أشكال العنف في داخل المجتمع الفلسطيني وزيادة استمراريته والأسباب الرئيسية لحدوث أشكال هذا العنف وأن جاءت بشكل أقل من الاوقات والفئات والأماكن في درجة تأثيرها على ازدياد أشكال هذا العنف في داخل المجتمع الفلسطيني، وهذا جاء متوافقاً مع دراسة ربا سعد.

ويرى الباحث هنا أنه وبالإضافة إلى العوامل الرئيسة الدافعة لازدياد أشكال العنف المتمثلة بالعوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها الا أن هنالك خصوصية داخل المجتمع الفلسطيني وهي المتمثلة ببعض الاوقات والفئات الاجتماعية، بالإضافة إلى بعض الأماكن التي تعمل ايضاً كعوامل رئيسة في داخله من أجل ازدياد أشكال العنف في بعض من مناطق هذا المجتمع.

10- بالإضافة إلى ما تم ذكرة من نتائج عامة ومهمة ظهرت من خلال تحليلات هذا البحث فلا بد من إضافة بعض من الملاحظات والتي من الممكن أن تُشكل آخر نتيجة من نتائج هذا البحث وهي أن المجتمع الفلسطيني ما زال يعاني من ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية صعبة، ومثلما تبين فإنه لم يوجد أي حل يلوح في الافق من أجل التخفيف من حدة هذه الصعوبات التي تقف عقبة في طريق تقدم هذا المجتمع، لذلك فيمكن اعتبار أن هذه النتيجة ترتبط بعدم الوجود لأية نية من أجل التخفيف من حدة الازدياد لأشكال العنف المختلفة والزيادة في وجود عدد من المشكلات الاجتماعية المرتبطة بأشكال هذا العنف بشكل كبير، وهذا جاء متوافقاً مع دراسة رنا أبو جبل.

ويرى الباحث هنا أن طبيعة الظروف التي تخيم على حالة المجتمع الفلسطيني تأتي نتيجة لظروف محلية، بالإضافة إلى ظروف إقليمية ليس له دخل فيها، ناهيك عن الظروف العالمية التي تؤثر بشكل كبير على حالة هذا المجتمع، وذلك يرجع بسبب القضية الاساسية التي يعاني منها هذا المجتمع والتي تمثلت بمشكلة مزمنة على مر العقود الزمنية الماضية وهي حالة من "اللا حرب واللا سلم" التي تعمل بعض من الفئات وبعض من الدول وخاصة من الدول الإقليمية القريبة على استمرارها من أجل الاستفادة منها بأشكال متباينة.

وفي النهاية لهذا البحث يرى الباحث أن موضوع العنف لا بد إلا أن يأتي نتيجة لأسباب متراكمة تعمل على ازدياد الوجود لأشكاله، لا سيما وانه يعتبر موضوع شائك بشكل كبير وذلك لأنه ينبني على وجود الاختلال بمنظومة القيم والمعايير الموجودة في داخل المجتمع الذي يزداد فيه، بالإضافة إلى ذلك فإن طبيعة الثقافة الفرعية الناتجة اليوم عن الغزو الثقافي والتي اصبحت متزايدة بشكل كبير أصبحت ذات بُعد مؤثر بشكل أكبر مما كانت عليه صورتها في الماضي، عدا عن ذلك فإن الانتشار الكبير لوسائل التكنولوجيا الحديثة قد عمل على ازدياد التقليد لهذه الأشكال المتعددة من العنف، بالإضافة إلى الفرصة الكبيرة لدى الجميع والمتمثلة بالقدرة على رؤية ما يجري في مختلف دول ومجتمعات العالم نتيجة للتقدم الإعلامي بشكل لم يسبق له مثيل والذي اصبح يُمثل العالم في ظل هذه الثورة الاعلامية بمثابة قرية صغيرة تظهر من خلال هذه الوسائل الاعلامية الحديثة والذي زاد من الانتشار الأكبر لمثل هذا الاعلام هو الإعلام البديل المنتشر بواسطة مواقع الشبكة العالمية (الانترنت) والتي عملت على إتاحة الفرصة الكبيرة للجميع لمشاهدة ما يجري في كافة مناطق هذا العالم، لا سيما وأن ما يجري في دول أخرى اصبح مقلداً لما هو موجود

في بقية الدول تبعاً لتشكيل ثقافة الشباب الفرعية والتي مثلما تبين بأن هذه الفئة المتمثلة بالفئة الشابة والتي تشكل أكبر فئة اجتماعية تساهم في وجود العنف، فهي صاحبة هذه الثقافة الفرعية المتمردة وغير القابلة على الاستمرار في ظل وجود الثقافة الاصلية القديمة والتي اصبحت تنظر اليها على أنها تمثل ثقافة بالية وغير مناسبة لما هو موجود حالياً، ولذلك فإن رفض القديم وعدم الأخذ به من قبل هذه الفئة والصراع الجاري بينها وبين اصحاب القيم والمعايير الثقافية القديمة قد عمل في الوقت الحاضر على الزيادة من حدة الوجود لأشكال العنف الظاهرة لا سيما تلك الأشكال المتعلقة بسياسة الانفتاح ما بين أفراد هذا الجيل والتي لم تكن موجودة في السابق.

كما يرى الباحث هنا وحسب وجهة نظره الخاصة انه لا بد من العمل على وجود نوعاً من التوازن في الموائمة والتوافق بين ما هو قديم بشكل غير مقبول حالياً وغير ملبي للحاجيات الاساسية وبين ما يمكن قبوله للجيل السابق لأنه من غير المعقول أن نبقى نحمل الجيل الشاب حالياً فوق طاقته من اتهامات بأنه هو المسؤول وحدة عن وجود العنف أو عن ازدياد أشكال هذا العنف، لذلك فلا بد من ضرورة التعاون بين الجيل الحالي والفئات الأخرى للقدرة على تخطي ما يمكن تخطية للعمل على التقليل من حدة الفجوة الموجودة بين الجيل الحالي والجيل السابق على اعتبار أن ذلك من ضرورات الحياة في الوقت الحاضر، ولكن يبقى الرأي النهائي هو عدم الخوض فيما يتعلق بالمسائل الاساسية إذ أن سياسة الانفتاح لا يعني ان يتخللها بعض الوجود من المحرمات للقواعد الاساسية للدين أو للقيم أو للمعايير والثقافة الاجتماعية الاساسية التي لا بد من وجودها كتراث ثقافي لكلا الجيلين الحالي والماضي.

كما ويرى الباحث أيضاً أنه لا بد من القيام ببعض من الأعمال التي من شأنها أن تقلل من أشكال العنف وهي الاهتمام بهذا الأمر عن طرق غير مباشرة مثل زيادة الترفيه، والعمل على القيام ببعض المشاريع الصغيرة التي من شأنها أن تقلل من وقت الفراغ والبطالة والفقر الذي ثبت أنها من أسباب حدوث العنف، بالإضافة إلى زيادة العمل بالوازع الديني من أجل التخفيف من العنف، وزيادة الإيمان بقيمة القضاء والقدر، والاهتمام بالقضايا الوطنية والأخلاقية المتمثلة بالعمل التطوعي والتعاون ومساعدة الغير على تخطي صعوبات المعيشة اليومية، وفي النهاية يأمل الباحث أن يكون قد وُفق في عرض موضوع بحثه ورأيه الشخصي ويأمل ان ينال هذا البحث والرأي الخاص بالباحث آراء القّراء والمهتمين بموضوع التقليل من أشكال العنف خاصة في داخل المجتمع الفلسطيني.

22 - خلاصة البحث:

لقد ظهر من خلال ما تم التوصل اليه من نتائج متعلقة بموضوع العنف وازدياد أشكاله في داخل المجتمع الفلسطيني أن هذا الموضوع اصبح يُشكل ظاهرة خطيرة في داخل هذا المجتمع، بحيث أصبحت خطورة هذا العنف تمتد إلى العديد من النواحي الأخرى المتعلقة بأمن الفرد وأمن أسرته وأمن المجتمع أجمع، ولذلك فإن هذا الأمر المتمثل بازدياد أشكال العنف أخذ في التوسع والارتفاع في درجة وجودة بشكل طردي مع الزمن، وذلك على اعتبار أن وجود أي ظاهرة اجتماعية أو تربوية أو سلوكية لا يمكن أن تأتي فجأة وكذلك فإن ظاهرة العنف عندما تزداد في اي مجتمع فهي لم تكن وليدة هذه اللحظة أنما لا بد إلا أن يكون قد مر على وجودها وبمراحلها الأولى العديد من الفترات الزمنية المتلاحقة والمتتالية على تطويرها من حيث البداية الاولى لها ومن ثم الأخذ في نموها وقيام العديد من الأفراد والفئات على تقليدها وتوفر بعض العوامل المؤثرة على زيادتها، ناهيك عن مدى تقبل هذه الفئات والأفراد لها، بالإضافة إلى ذلك عدم وجود مكافح لهذه الظاهرة المتمثل ذلك بسيادة السيطرة الكاملة لأجهزة الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية والعمل على تعزيز دور هذه الأجهزة التي لا بد من قيامها به للحد من تقليل الانتشار لمثل هذه الظواهر المرتبطة بزيادة أشكال العنف في داخل هذا المجتمع، خاصة وأن هذا المجتمع يعاني من انعدام الاكتمال لدور وفاعلية أجهزة الضبط الاجتماعي الرسمية فيه منذ زمن بعيد نتيجة لعدم الاكتمال لدرجة الاستقلالية الكامله

له على اراضيه والمتمثل ذلك كنتيجة لعملية السلام وتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية على بعض اراضي هذا المجتمع دون غيرها، مما عمل ذلك على التقليل من دور الوجود والفعالية لعمل هذه الأجهزة للحد من مظاهر الزيادة لأشكال العنف الموجودة في داخله ووصولها إلى هذا الحد المرتفع مثلما يظهر في الوقت الحاضر.

23 - التوصيات:

التوصيات العامة:

1- زيادة الفاعلية لدور أجهزة الضبط الاجتماعي وخاصة الاجهزة الرسمية المتمثلة بأجهزة الأمن للتقليل والحد من ازدياد أشكال ظاهرة العنف في داخل المجتمع الفلسطيني.
2- تفعيل الدور للجانب القانوني في تطبيقه على مرتكبي حوادث العنف المختلفة وعدم التهاون في هذا الموضوع.
3- الابتعاد عن المحسوبيات عند تطبيق قانون العقوبات من قبل أجهزة الأمن الفلسطيني وتطبيق القانون على الجميع بمواده المختلفة دون استثناء لأي منها.
4- تعزيز الثقافية الحوارية في المجتمع الفلسطيني خاصة بين الفئات الشابة التي ثبت زيادة نسبة الوجود للعنف بينها أكثر من غيرها.
5- تفعيل الدور الوطني والعمل على إنهاء حالة الانقسام الموجودة والتي تشجع في وجودها واستمرارها على ازدياد التفرقة والخلافات وأشكال العنف ايضاً.

التوصيات الخاصة:

1- التربية السليمة من قبل أولياء الأمور والعمل على مراقبة أولادهم ومراقبة تصرفاتهم واصدقائهم وارشادهم نحو قيامهم بتصرفات سلوكية سليمة وفعالة.
2- تفعيل دور وكالات التنشئة الاجتماعية الأولى وفي مقدمتها الأسرة الفلسطينية لتعزيز ثقافة التعامل السلمي بين أفرادها، بالإضافة ال تفعيل دور المدرسة والبيئة الفلسطينية أيضاً للحد من وجود أشكال العنف داخل المجتمع الفلسطيني.
3- توعية الفئات الشابة من خلال وسائل الاعلام بضرورة نبذها للعنف والحد منه واعتباره متنافي مع ثقافة المجتمع الفلسطيني التي تشجبه وتستنكره وتعمل على التخلص منه.
4- محاولة القيام والعمل على تغيير ثقافة العنف الموجودة منذ زمن بعيد وذلك بالتخلص من اساليب السلوك العنيف داخل الأسرة الفلسطينية من قبل اولياء الامور وارباب الأسر والأخوة الأكبر سناً والتحسين من التعامل في العلاقة ما بين الازواج أمام الأبناء حرصاً على عدم تقليدهم لهم مستقبلاً مثلما حدث في الجيل الحالي وتقليده لأرباب اسرهم سابقاً من خلال تصرفاتهم العنيفة داخل وخارج الأسرة.
5- العمل على فض النزاعات التي تحدث منذ بدايتها بطريقة سلمية وعدم الانتظار حتى تكبر بين بعض الاطراف، وتعزيز ثقافة الحوار والتفاهم والعمل على التخلص من الاحقاد والامراض الاجتماعية كالكذب ونقل الاحاديث بطريقة مغلوطة والنميمة والاستغابة وغيرها والتي غالباً ما تشكل بداية لأسلوب صراعي عنيف.

"قائمة المراجع"

1- دحلان، أحمد (2003)، العلاقة بين مشاهدة بعض برامج التلفاز والسلوك العدواني لدى الأطفال بمحافظات غزة، منشورات الجامعة الاسلامية، غزة.

2- القيسي، منال (2006م): "العنف ضد المسنين في القدس الشرقية – وصف وتفسير لبعض مظاهر العنف من وجهة نظر المسنين أنفسهم"، منشورات جامعة بيرزيت، رام الله.

3- أبو جبل، رنا (2017م) "العنف الموجه نحو الزوجه وعلاقته بالرضا عن الحياة والاكتئاب لدى الزوجات في غزة"، منشورات جامعة الازهر، غزة.

4- العواودة، نهيل (2015م): "درجة العنف الجامعي لدى طلبة جامعتي القدس واليرموك – دراسة مقارنة"، منشورات جامعة القدس، القدس - أبو ديس.

5- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019م)، عدد السكان المقدر في منتصف العام لمحافظة رام الله والبيرة حسب التجمع (2017 – 2021)، رام الله.

6- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)، النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني2019 رام الله – فلسطين.

7- المرواني، نايف (2009م)، العنف الأسري - دراسة مسحية تحليلية في منطقة المدينة المنورة، منشورات المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب – المجلد 26 عدد 51، الرياض.

8- الشهري، علي (2003م)، العنف في المدارس الثانوية من وجهة نظر المعلمين والطلاب، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

9- الرشيدي، أحمد (2014م)، العوامل الاجتماعية المؤدية لممارسة العنف اللفظي للآباء نحو الأبناء، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

10- اسماعيل، دنيا (2014م)، أوضاع وحقوق الفتيات والنساء النازحات أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان- مكتب فلسطين القطري.UNFPA

11- ابو عصبة، خالد (2010)، ظاهرة العنف لدى الطلبة في جهاز التربية والتعليم، منشورات مجلة جدل - مدى الكرمل، العدد 6 حزيران، حيفا.

12- الزليطني، نجاة (2014)، سيكولوجية العدوان والنظريات المفسرة له، منشورات المجلة الجامعة – العدد 16 – المجلد 4 – نوفمبر- جامعة الزاوية، الزاوية – ليبيا.

13- المرشدي، عماد وعباس، علا (2018)، برنامج تدريبي على وفق نظرية التعلم الاجتماعي لتنمية المهارات الاجتماعية لدى اطفال التوحد، منشورات مجلة كلية التربية للعلوم التربوية والانسانية – العدد 41 – كانون اول- جامعة بابل، بابل - العراق.

14- المدفع، عائشة (2015)، العنف وسوء معاملة الاطفال، منشورات مؤسسة دبي لرعاية النساء والاطفال، دبي.

15- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" (2013)، مكافحة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية: جهود متعددة القطاعات، منشورات مركز ابعاد للدراسات والبحوث: نعاء.

16- ابو انعير، نذير (2016)، ظاهرة العنف الجامعي ودور الجامعات في الحد من انتشارها من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، منشورات مجلة دراسات للعلوم التربوية – المجلد 43 العدد 1، عمان.

17- الكسبا، علي وعشا، انتصار (2013)، واقع العنف الأسري ضد الاطفال في المجتمع الأردني من وجهة نظر الاطفال أنفسهم، منشورات مجلة الطفولة – العدد 64، الكويت.

18- الكتلة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي (2018)، إجراءات العمل القياسية للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له، منشورات الكتلة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي- محور تركيا – سوريا.

19- البشيري، عامر (2004)، دور المرشد الطلابي في الحد من العنف المدرسي من وجهة نظر المرشدين الطلابيين تطبيقاً على منطقة عسير التعليمية، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

20- تراكي، ليزا (1997م)، المجتمع الفلسطيني – المرأة الفلسطينية – الوضع الراهن "المجتمع الفلسطيني واقع وتوجهات معاصرة"، منشورات برنامج دراسات المرأة – جامعة بير زيت، رام الله.

21- جمعية "ألف" - تتحرك من أجل حقوق الإنسان (2011)، منع التعذيب ورصده في لبنان – تقرير حول السياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية للعنف وتأثيرها في قبول التعذيب في لبنان، منشورات جمعية "ألف" - تتحرك من أجل حقوق الإنسان، بيروت.

22- حياة، دعاس (2010)، دراسة ميدانية للكشف عن الاطفال ضحايا العنف – أساليبة والاطراف الممارسة له، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

23- حسين، محمد (2012م): "أسباب العنف الأسري ودوافعه"، منشورات دار الافتاء الفلسطينية، رام الله.

24- حكيمة وآخرون، أيت (2011)، مظاهر وأسباب العنف في المجتمع الجزائري من منظور الهيئة الجامعية، منشورات جامعة الجزائر، الجزائر.

25- خضر وآخرون، زينب (2009م)، أسباب العنف وآثاره على المجتمع المصري، منشورات جامعة القاهرة، القاهرة.

26- دريدي، فوزي (2007)، العنف لدى التلاميذ في المدارس الثانوية الجزائرية، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

27- رحماني، نعيمة (2011)، العنف الزوجي الممارس ضد المرأة بتلمسان – محكمة تلمسان أنموذجاً، منشورات جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان.

28- ركاز- مركز البحوث الاجتماعية التطبيقية، وجمعية الجليل – الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية (2019)، مسح العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل 2018، شفاعمرو، إسرائيل.

29- سعيد وآخرون...، نادر (2016م): "دراسة تحليلية شاملة للعنف المبني على النوع الاجتماعي وواقع نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات"، منشورات مؤسسة اوراد، رام الله.

30- سعد، ربا (2015م): "العنف ضد المرأة في مكان العمل في المؤسسات الحكومية والخاصة في مدينة جنين"، منشورات جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

31- سلطان وآخرون، رندا (2015)، العنف ضد المرأة الريفية في محافظة اسيوط، منشورات جامعة اسيوط، اسيوط.

32- شرف الدين، فهمية (2002م)، أصل واحد وصور كثير- ثقافة العنف ضد المرأة في لبنان، منشورات دار الفارابي، بيروت.

33- صندوق الأمم المتحدة للسكان (2010م)، إدارة برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارىء، منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان.UNFPA

34- عواد، يوسف (2015)، ظاهرة العنف ضد المرأة بين تأثيرات الثقافة المتوارثة وآليات التدخل لمحاربتها، منشورات مركز جيل البحث العلمي، طرابلس.

35- قناوي، شادية (د.ت)، نحو تفسير آليات العنف في المجتمع المصري - رؤية سوسيولوجية، منشورات جامعة عين شمس، القاهرة.
36- كمال، بوعلاق (2017)، العنف الأسري وأثرة على الأسرة والمجتمع في الجزائر – دراسة ميدانية على مستوى مصلحة الطب الشرعي بمستشفى مسلم الطيب بمعسكر، منشورات جامعة وهران، وهران.
37- مجاهد، علي (د.ت)، تحليل ظاهرة العنف وأثرة على المجتمع، منشورات الاكاديمية الملكية للشرطة ومركز الاعلام الأمني، البحرين.
38- منظمة الصحة العالمية (2002)، التقرير العالمي حول العنف والصحة، منشورات المكتب الأقليمي لشرق المتوسط، القاهرة.
39- معد، أحمد (2014)، العنف لدى بني الإنسان، منشورات جامعة الناصر: نعاء.
40- نظرة للدراسات النسوية (2016)، الدليل الاقليمي للرصد والتوثيق في قضايا العنف القائم على اساس النوع وخاصة العنف الجنسي ضد النساء في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، القاهرة.
41- ناصر، محمد (2017م): "العنف المدرسي وعلاقته بالمهارات الاجتماعية لدى طلبة المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية في مدينتي رام الله والبيرة"، منشورات جامعة القدس المفتوحة، رام الله.
42- وطفة، علي (2002م): "التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
43- يحيى، محمد الحاج (2013م): "العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني" عرض وتحليل لنتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطيني - 2011، منشورات مؤسسة مفتاح، رام الله.
44- Chappll, Duncan and Vittorio Di Martino(2006): Violence at Work. 3rd, Edition. Geneva. International Labour Office.
45- Tapper, K and Boulton, M. (2004). Sex differences in Levels of physical, verbal, and indirect aggression amongst primary schools children and their associations with beliefs about aggression. Aggressive behavior, 30 (2): 123 – 145.
46- World Health Organization (2019), World report on violence and health, Geneva.
47- National Council for Behavioral Health (2019), violence in america, causes , impacts , and solutions, Washington.